٢٠٢٢

التقرير السنوي

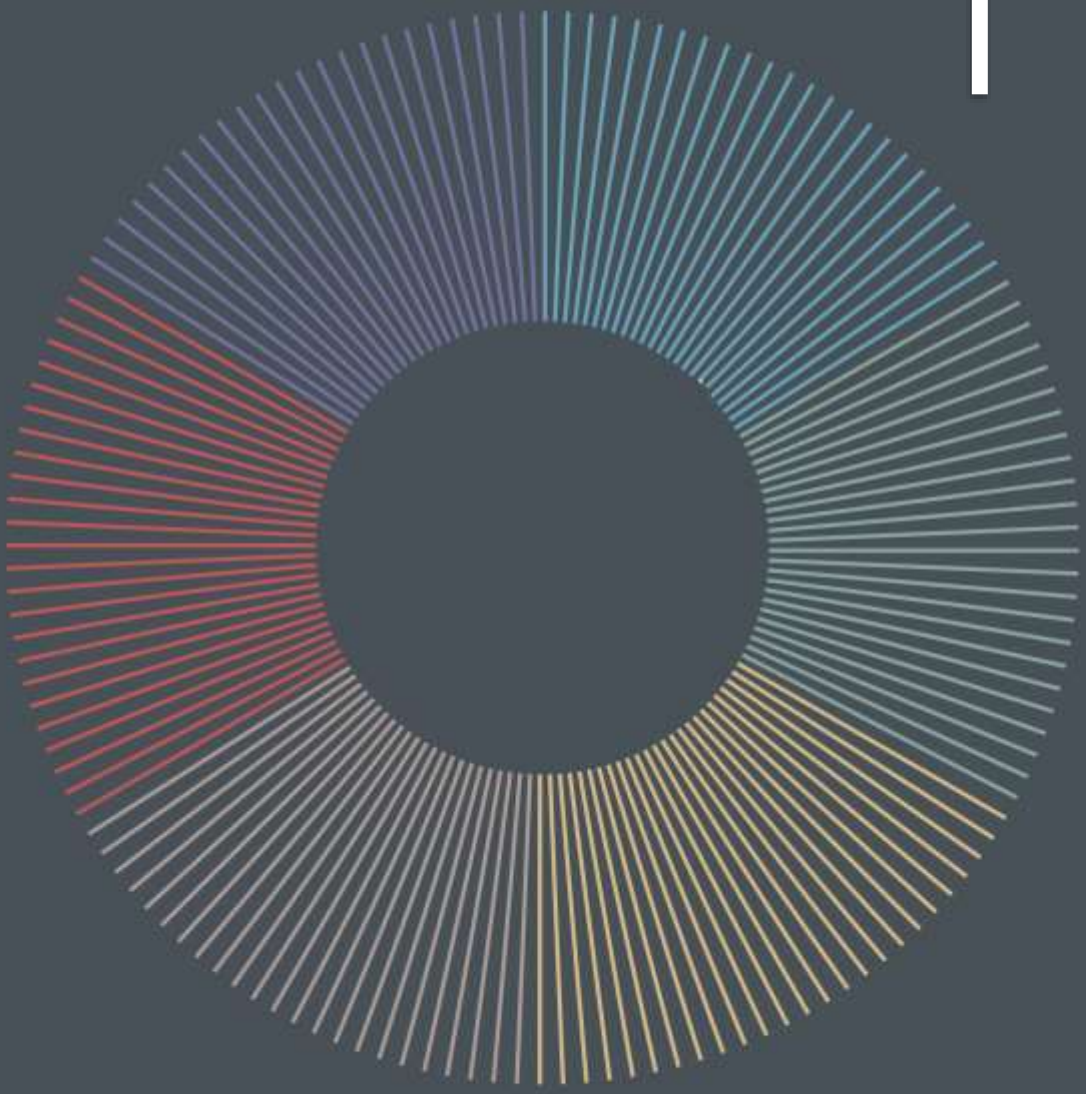

شركة قطر وعمان للاستثمار

المحتويات

تقرير الحوكمة ٣
البيانات المالية لعام ٢٠٢٠..... ٥١

تقرير الحوكمة

٢٠٢٢ | تقرير حوكمة الشركات

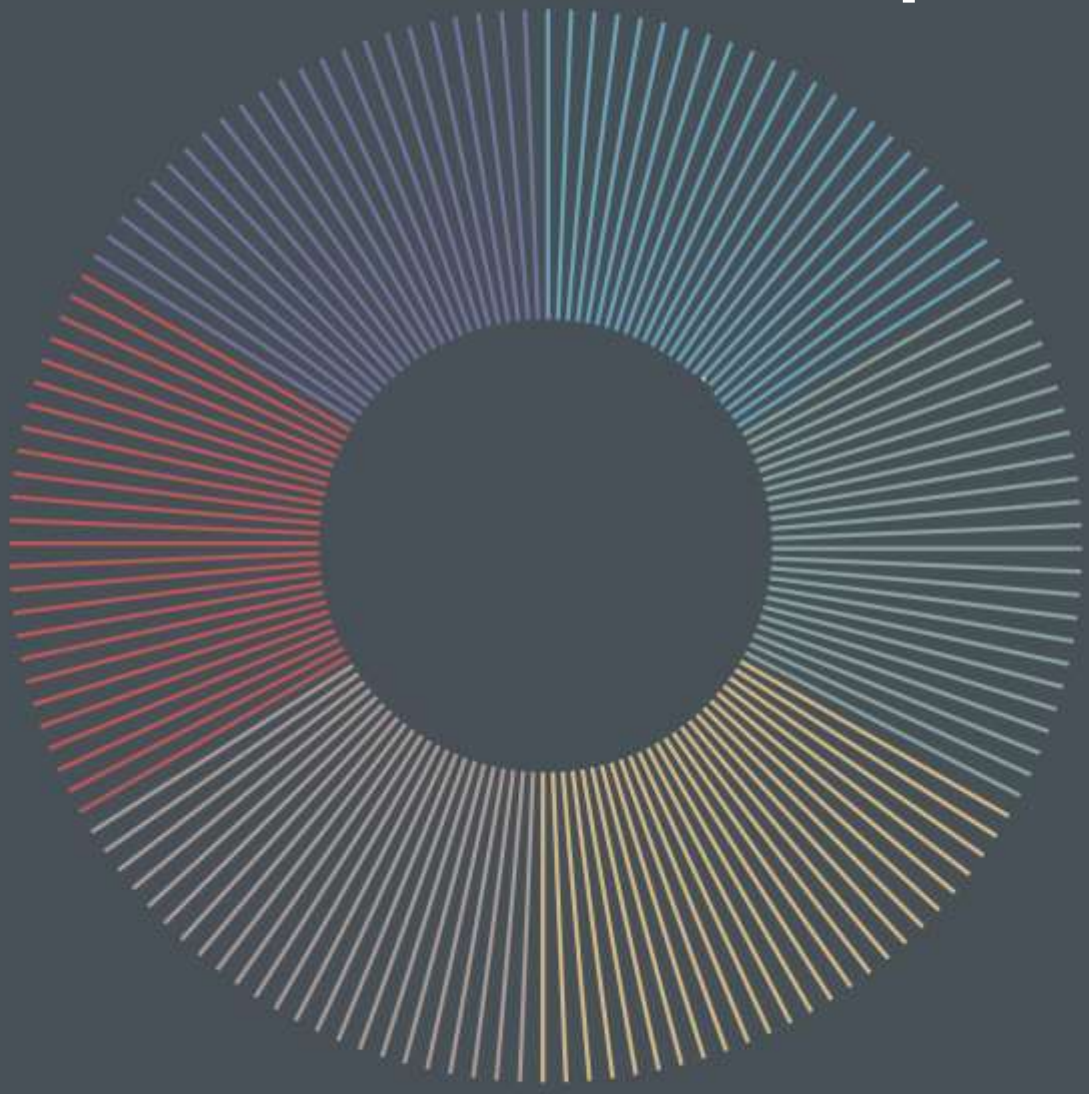

شركة قطر وعمان للاستثمار

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ٥

كلمة الرئيس التنفيذي ٦

تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ٧

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٩

قيم و مفهوم حوكمة الشركات ١٣

التقرير على حوكمة الشركات ١٣

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA ١٤

التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA ١٥

تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار ١٥

المؤشرات المالية ١٧

المؤشرات المالية الرئيسية ١٧
بيانات التداول ١٧
النسب الرئيسية ١٨

مجلس الإدارة ١٨

تعيين أعضاء مجلس الادارة ١٨
تكوين مجلس الإدارة ١٩
أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ٢٣
مسؤوليات المجلس ٢٤
واجبات رئيس مجلس الإدارة ٢٤
مهام مجلس الإدارة ٢٤
حظر الجمع بين المناصب ٢٥
تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي ٢٥
أمين سر مجلس الإدارة ٢٥
اجتماعات مجلس الإدارة ٢٦
قرارات المجلس ٢٦

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ٢٦

لجنة التدقيق الداخلي ٢٧
لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت ٢٨
اللجنة التنفيذية والاستثمار ٣٠

سياسات المكافآت ٣١

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ٣١
مكافات الإدارة العليا والعاملين بالشركة ٣١

سياسة تعارض المصالح ٣٢

الأطراف ذات العلاقة ٣٢

سياسة التعامل مع الشائعات ٣٢

سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات و والبلاغات ٣٢

الإفصاح عن عمليات التداول ٣٣

إطار الرقابة الداخلية ٣٣

التدقيق الداخلي ٣٤
التدقيق الخارجي ٣٤
إدارة المخاطر والالتزام ٣٥
الالتزام ٣٥
الأمتثال ٣٥

زاوية المساهمين ٣٦

سجل المساهمين ٣٦
تركيبة المساهمين ٣٦
المساهمين من الادارة العليا ٣٧
حماية المساهمين ٣٧
حقوق المساهمين ٣٧
حقوق المساهمون في الجمعية العامة ٣٨
العلاقات مع المساهمين والمستثمرين ٣٩
الجمعية العامة العادية ٣٩
حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية ٤٠
حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح ٤٠
سياسة توزيع الأرباح ٤٠

الأفصاح ٤٢

الاستدامة ٤٢

المسؤولية الاجتماعية ٤٢

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية ٤٢

الإبلاغ عن المخالفات ٤٣

عملية إعداد تقرير الحوكمة ٤٣

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١..... ٤٤

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦..... ٤٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع ، كما وأود أيضاً أن اشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام والإدارة التنفيذية على جهودهم المبذولة خلال عام ٢٠٢٢.

لقد تمكنا وبحمد الله تعالى - خلال العام المنصرم - وبفضل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر المفدى و صاحب الجلالة السلطان/ **هيثم بن طارق آل سعيد المعظم** - سلطان سلطنة عُمان الشقيقة من مجابهة الصعوبات والأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال الثلاث سنوات السابقة حيث تمكنا بفضل الله من تحقيق صافي أرباح عن عام ٢٠٢٢ حيث بلغ صافي الربح ١،٧٧٥،٩٠٧ ريال قطري مقابل صافي الربح ٩٩٥،٥٢٤ ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه ، أي بانخفاض بقيمة ٣،٢١٩،٦١٧ ريال قطري وتمثل نسبة ٦٤،٥٠ ٪ عن عام ٢٠٢١ ، هذا وقد قرر السادة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعهم المنعقد يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/١٦ بترحيل الأرباح الي العام القادم.

هذا وأود أن أشيد بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة حيث أنه وبالرغم مما أوضحناه آنفا من ظروف وأزمات إلا أنه لا زال يسعى إلى تعزيز استثمارات الشركة المختلفة في دولة قطر أو سلطنة عُمان بشكل خاص ، سواء في الاستثمارات العقارية أو في اسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل ، وسوف تركز استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة، هذا بالإضافة إلى التخطيط في الدخول بمجالات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

هذا ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير البلاد المفدى وإلى جلالة سلطان عُمان / **هيثم بن طارق آل سعيد المعظم** - وإلى سائر الجهات والأجهزة الرقابية في دولة قطر .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم البناءة وإلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على ما أبدوه من جهود خلال العام .

والله الموفق والمستعان ،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

الشركات الاستثمارية كشركة قطر وعمان للاستثمار لا يخلو من المخاطر بسبب تشابك المؤشرات المعطيات الاقتصادية التي تخلق تقلبات في المناخ العام للاستثمار بالأخص دول العالم الثالث التي تقع ضحية لتقلبات الاقتصاد العالمي التي لم تنتهي ولن تهدأ والمحصلة ضياع الثروات، والمحك الرئيسي للاستثمار هو توقيت الدخول في أي مجالات استثمارية والذي قد ينتج عنه النمو البطيء أو افلاس الشركات.

لتجنب تلك المخاطر أو التقليل منها بحيث تكون مخاطر محسوبة يتطلب خلق قنوات تتواصل من خلاله ادارة الشركة مع مجلس الادارة، بحيث يكون هناك انسجام وتفاهم تام وتكون الاستراتيجية والرؤية التي رسمها المجلس والتي تتجدد من وقت لآخر واضحة لدى الادارة حتى تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية بناءً على استراتيجية المجلس لكي تتمكن الشركة من تغطية نفقاتها وتحقيق ارباح لحفظ حقوق المساهمين.

ان انجازات الشركة خلال الأعوام السابقة يعتبر خير دليل على المفاهيم التي تم ذكرها، فبرغم جائحة كورونا فإن سلبياتها تستمر واستطاعت الشركة بأن تحقق أرباح في عام ٢٠٢٢، حيث تتمتع الشركة بقاعدة سليمة للاستمرار في تحقيق أرباح مرضية، فمخاطر الاستثمار تتواجد في أي زمان أو مكان سواء الاستثمار في مجال العقار أو ذو القيمة المضافة او في مجال الاسهم والسندات.

لا شك أن مجلس الادارة برئاسة سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، وهم اعضاء لهم باع طويل في مجال الاستثمار والخبرات المتراكمة والتي لا تقل خبرتهم عن ٤٠ سنة يعطى املاً جديداً لمستقبل أفضل للشركة.

وهذا المجلس الذى يتمتع بخبراته الكبيرة أصبح مطلوباً في هذه المرحلة التي تشهدها دولة قطر تحت قياده صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر المفدى حفظه الله لبناء اقتصاد قوي وخلق فرص استثمارية يتم الاستفادة منها للمرحلة القادمة. وسوف تستمر ادارة الشركة بالتنسيق مع مجلس الادارة لتنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة لتحقيق انجازات افضل مما يعود على المساهمين الكرام.

وفي الختام اتقدم بخالص الشكر والعرفان لمقام صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر حفظه الله والى صاحب الجلالة السلطان/ **هيثم بن طارق آل سعيد المعظم** - سلطان سلطنة عُمان والى صاحب السمو الامير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفه آل ثاني الذي اسس القاعدة الاساسية للبنيه التحتية لكل المجالات الاستثمارية في قطر حفظهم الله والى معالي الشيخ /خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأشكر رئيس واعضاء مجلس الادارة وكل من ساهم في تذليل العقبات لتحقيق نتائج ايجابية للشركة خلال الاعوام السابقة.

والله ولي التوفيق.

ناصر محمد ال مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام)الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من في عام ٢٠١٦ ، أعد مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار "شركة مساهمة عامة قطرية" تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٢ .

يأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر و عمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية . نعتقد أن هذه الإنجازات لا تفي فقط بالتزام شركة قطر و عمان للاستثمار بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم(٥) لعام ٢٠١٦ ، ولكنها أيضا تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين ، يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة . تتضمن المبادئ أيضاً دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية . تسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة . وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

تقييم الإدارة حول مدى الالتزام باللوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وفقًا للمادة (٢) من النظام ، قمنا بإجراء تقييم عن مدى التزام الشركة باللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمطبقة على الشركة بما في ذلك النظام المعتمد.

استنتاج

نتيجة للتقييم ، خلصت الإدارة إلى أن هناك إجراءات مطبقة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والامتثال للأحكام المدونة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ فيما عدا ما يلي :

تم عقد ستة إجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ إلا أن الأجتماع الثاني تم عقده بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ و الأجتماع الثالث تم عقده في تاريخ ٢٠٢٢/٠٧/١٤ و توجد فترة زمنية أكثر من ثلاثة أشهر بدون عقد إجتماعات بفارق ١٠ أيام وهذا لا ينطبق مع أحكام المادة ١٤ من نظام حوكمة الشركات و المادة ٣٤ من عقد تأسيس الشركة ، يجب أن يعقد

مجلس الإدارة ستة إجتماعات خلال السنة المالية للشركة ولايجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع للمجلس وهذا كان بسبب جائحة كرونا وتمسك مجلس الإدارة بالالتزام بتعليمات الدولة للتباعد.

المدققين الخارجيين

يتم إصدار تقرير من مكتب رودل آند بارتنر - فرع قطر ، المدقق الخارجي للشركة ، تقريرا يؤكد بشكل محدود تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، يكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) هو المسؤول عن إنشاء رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها.

تتولى إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار مسؤولية إنشاء الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية والحفاظ عليها وتتابع إعداد التقارير المالية وفق عملية مدروسة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة لضمان توفير الثقة بالتقارير المالية وإعداد البيانات المالية للشركة بما يسهم في إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير المالية الدولية.

وتوفر عملية الرقابة الداخلية للتقارير المالية للشركة ضوابط الكشف والإجراءات المتبعة لمنع تقديم بيانات غير دقيقة وحتى نستطيع تحديد ما إذا كانت هناك نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية للتقارير المالية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١. قمنا بإجراء تقييم لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للتقارير المالية ، وذلك وفق الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) ، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي.

المخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية من الممكن ألا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء غير المقصودة أو المتعمدة (الاحتيال) أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب، وقد تسهم هذه المخاطر في التأثير سلبيا على ثقة المستثمر أو تلحق أضرارا في السمعة مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية. ويكون عرض البيانات غير عادل عندما يحتوي واحداً أو أكثر من المبالغ في البيان المالي أو الإفصاحات على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية وتعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها - بشكل فردي أو جماعي- التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس البيانات المالية.

للحد من المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، قامت الشركة بتأسيس برنامج الرقابة على إعداد التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية وإجراء تقييماً لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية للشركة للتقارير المالية بناءً على الإطار المحدد في نظام عمل الرقابة الداخلية المتكاملة (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي ، وتوصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. نتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية ويتضمن إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ١٧ مبدأ أساسياً و خمسة مكونات :

- بيئة التحكم
- تقييم المخاطر

- مراقبة الأنشطة
- المعلومات والاتصالات
- المتابعة

وقد تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كلا من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة ، ونتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الأصول والالتزامات ، وحدوث المعاملات
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة .
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات .
- العرض والإفصاح - تم التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية ، بما في ذلك برنامج ICOFR برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله ، يمكنه أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وبناء على ذلك ، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ببرنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

هيكلة نظام الرقابة الداخلية

الإدارات المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من قبل إدارات الشركة مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة لذلك ، يتطلب تشغيل برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مشاركة عدد من الموظفين العاملين في وظائف مختلفة موزعة على كافة أقسام الشركة.

العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (مستوى الكيان ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية). ويشمل التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط على مستوى الكيان وضوابط الإفصاح.

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه ، مارست الإدارة أحكاما تقديرية حيث نظرت في مقدار الأرصدة والمعاملات ، والتي إذا تم إساءة فهمها بشكل جوهري ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية .

ضوابط لتقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. حيث يتم دمج هذه الضوابط في عملية فعالة وتتضمن الجوانب التالية:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال سياسات وإجراءات مكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية .
- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها، وتتضمن عناصر الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر الرقابة على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط الاستخدام ، في حين أن عنصر الرقابة ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال ، تسوية تدعم مباشرة بنود الميزانية العمومية.
- تعرض المكونات الآلية و/ أو اليدوية :

عناصر الرقابة الآلية هي وظائف تحكم متضمنة في عمليات النظام ، مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وشاشة التحقيق من دقة و إكتمال المدخلات .
يقصد بالضوابط الداخلية اليدوية تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الجهات التي لديها صلاحيات اعتماد المعاملات.

تصميم نظام قياس لتقييم فعالية أداء برنامج الرقابة الداخلية

أجرت الشركة تقييمًا رسميًا حول كفاية تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويشمل تقييم لتصميم البيئة الرقابية بالإضافة إلى عناصر الرقابة الفردية ، التي تشكل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مع مراعاة:

- مخاطر حدوث أخطاء في بنود البيانات المالية ، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الموضوعية واحتمالية حصول أخطاء في بعض بنود البيانات المالية.
- احتمالية تعرض ضوابط محددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوزات الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير المطلوب.

تحدد هذه العوامل ، ككل ، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فعالًا أم لا. ويتم تكوين الدليل نفسه من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم البرنامج. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة بإمكانها إما أن تلفت نظر الادارة إلى قضايا رقابية اضافية أو قد تدعم النتائج.

استنتاج

برأي الإدارة أنه نتيجة لاختبار التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل التي أجريت والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة ، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى نقاط الضعف المادية في البرنامج ، كما أن البرنامج جرى تصميمه وتطبيقه بشكل مناسب ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تم إعتماد تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣ وتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بالنيابة عن المجلس.

المدقق الخارجي

يتم إصدار تقرير من مكتب ردول آند بارتنر - فرع قطر، المدقق الخارجي لشركة قطر وعمان للأستثمار (ش.م.ع.ق) ، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل). عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي .

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (٢٠١٦/٥) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، فانه يتوجب على شركة قطر وعمان للاستثمار كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامها بتلك النظام، ويأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر و عمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية والتي أيضا تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وحفظ حقوق اصحاب المصالح فضلا عن تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للشركة وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وكجزء من حرص الشركة علي تطبيق ذلك النظام فان الشركة تسعي دائما الي ما يلي :

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة .
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية .
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن .
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى .

قيم و مفهوم حوكمة الشركات

يشكل تقرير شركة قطر وعمان للاستثمار عن حوكمة الشركة أساساً لنموذج شفافية الأعمال مع فصل واضح للأدوار والمسؤوليات والمساءلة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشركة ، وقد أعدت شركة قطر وعمان للاستثمار هذا التقرير عن حوكمة الشركات بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عملا بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ (نظام هيئة قطر للأسواق المالية) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويغطي تقرير حوكمة الشركة كل المواضيع الضرورية لضمان تنظيم تقسيم الأدوار بين المجلس وإدارة الشركة بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين والموظفين ، وأسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لتحقيق الضبط و الامتثال، وحماية حقوق المساهمين ، وتحقيق القيمة المستدامة مستقبلا.

قامت الشركة خلال العام ، بدعم إطار حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

١. تحديث وتطوير سياسات وإرشادات الحوكمة.
٢. تقييم و تعزيز لجان المجلس.
٣. تنفيذ أفضل الممارسات (مثل إنشاء لجنة لحوكمة الشركات).

التقرير على حوكمة الشركات

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام أفضل ممارسة لإدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة .

نحن في شركة قطر و عمان للاستثمار ملتزمون بتلبية طلبات وتطلعات مساهمينا ، كما نؤمن بأن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعززثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة التي تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية ، وإن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية (“CGC”) Corporate Governance Code الذي تم إصداره من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي القوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر بالإضافة إلى نظم الحوكمة المطبقة عالمياً.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفّذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة قطر و عمان للاستثمار (شركة مساهمة عامة قطرية) للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات لتنفيذ متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. في هذا السياق، عملت الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها على وضع دليل متكامل لتطبيق متطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها.

تعتمد شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المبادئ التوجيهية التالية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما ينص عليها نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد. ويختار مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي ويشرف على عمله وعمل الإدارة العليا في إدارة الشركة، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو طويل الأجل وتقييم وإدارة المخاطر؛ كما يحدد "أعلى مستويات" السلوك الأخلاقي.

- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

- تقوم الإدارة التنفيذية، تحت إشراف المجلس ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للشركة ونتائج عملياته، وتتيح فرصة الإفصاح للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط الشركة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.

- تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للشركة والضوابط الداخلية المذكورة في التقارير المالية.

- تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت في تشكيل الحوكمة المؤسسية للشركة حيث تسعى الى ضمان وجود مجلس إدارة متنوع يكون مناسباً لاحتياجات الشركة واستراتيجيتها، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.

- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة الشركة على المدى الطويل. ويتم تشجيع المساهمين الذين يتعاملون مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بطريقة قد تؤثر على اتخاذ القرارات أو استراتيجية الشركة على الإفصاح عن المعلومات المناسبة وتحمل المسؤولية تجاه مصالح الشركة ومساهميها ككل. وكجزء من هذه المسؤولية، يتعين على مجلس الإدارة أن يحقق التوازن بين الاستخدامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال عند تحديد كيفية توزيعه بطريقة تضمن القيمة طويلة الأجل للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التعامل مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين على المدى الطويل والتي تؤثر على قيمة وسمعة الشركة.

- عند اتخاذ القرارات، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصالح مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة.

التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمي الأقلية وأصحاب المصالح، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعّال لإدارة الأعمال الاستراتيجية. وبالتالي تعزيز الجهود لخلق الوعي بأهمية حوكمة الشركات في شركة قطر و عمان للاستثمار.

وتطبيقا للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقرير الحوكمة السنوي المقدّم إلى المساهمين وهيئة قطر للأسواق المالية QFMA إلى الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في الشركة بما يعكس مبادئ الحوكمة الرائدة والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع الأطراف الالتزام بها.

ويشمل ذلك هيكلة رأس المال، والرقابة، وحقوق المساهمين، والمساواة، وتطوير ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبي احتياجات الشركة وتحقق أهدافها.

تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات واعتماد خطط لتتناسب مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ومنها:

١) تم إجراء التحديثات الضرورية على عقد تأسيس الشركة وذلك بهدف إدخال التعديلات التي تعزز ثقافة وممارسات الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادر من QFMA.

٢) تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته وتحديث مواثيق اللجان التابعة له.

٣) تم تحديث وتطوير نماذج تقييم استقلالية ومتطلبات عضوية مجلس الإدارة ونماذج الإفصاح عن تضارب المصالح.

٤) تم تحديث وتطوير دليل حوكمة الشركات ليتماشى مع نظام حوكمة الشركات والذي يعتبر وثيقة هامة يحدد فيها نهج وممارسات الحوكمة وهيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الفرعية بالإضافة الى القواعد والسياسات الأخرى الواجب اتباعها في الشركة.

٥) تطوير واعتماد السياسات الجديدة في الشركة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومنها قواعد السلوك الأخلاقي وسياسة المسؤوليات الاجتماعية وغيرها وذلك لضمان وتعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة.

٦) تحديث مصفوفة الصلاحيات واعتمادها من قبل رئيس المجلس وفقا للمتطلبات الجديدة للحوكمة.

٧) فيما يخص نظام الرقابة الداخلية، قامت الشركة بإنشاء نظام متكامل للرقابة الداخلية يكون مرتبطاً بإجراء مراجعة محايدة دورية ينتج عنها تقارير كل ٣ أشهر.

٨) تطوير عمليات إدارة المخاطر بما يتلائم مع الممارسات المثلى في هذا المجال.

٩) التأكد من إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية من خلال ملاحظات وتوصيات المدققون الداخليون والخارجيون.

١٠) قامت الشركة أيضا :

- التأكد وتعزيز الفصل ما بين المدقق الداخلي عن المدقق الخارجي وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عمل كل منهما.
- رفع تقارير ربع سنوية الى مجلس الإدارة عن أهم القضايا المتعلقة بالنظم الرقابية في الشركة والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية.
- تحديث دليل حوكمة الشركة لتعزيز دور ومسؤوليات كل من لجنة التدقيق والمدقق الداخلي في الشركة.
- ستقوم الشركة أيضاً بتعزيز إجراءات الامتثال في الشركة من خلال تصميم إطار وسياسات وإجراءات لإدارة عمليات الامتثال والرقابة عليها والتقرير عنها الى مجلس الإدارة بشكل دوري.

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية الرئيسية

المؤشرات المالية الرئيسية للخمس سنوات السابقة التي توضح اجمالي الأصول واجمالي حقوق المساهمين واجمالي الالتزامات فضلا عن صافي الأرباح وتباين الصعود والهبوط في كل منهم.

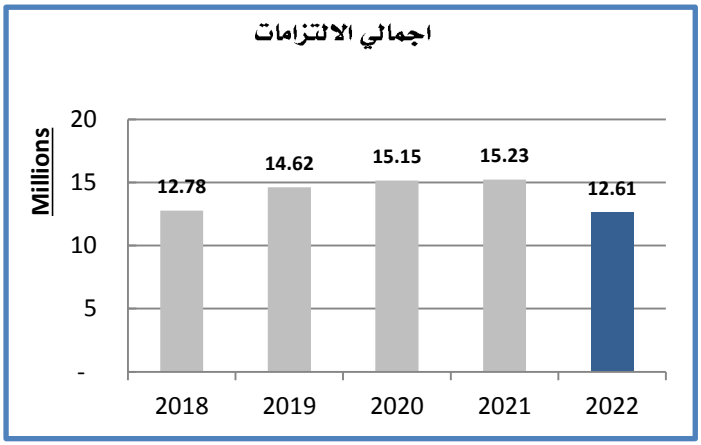

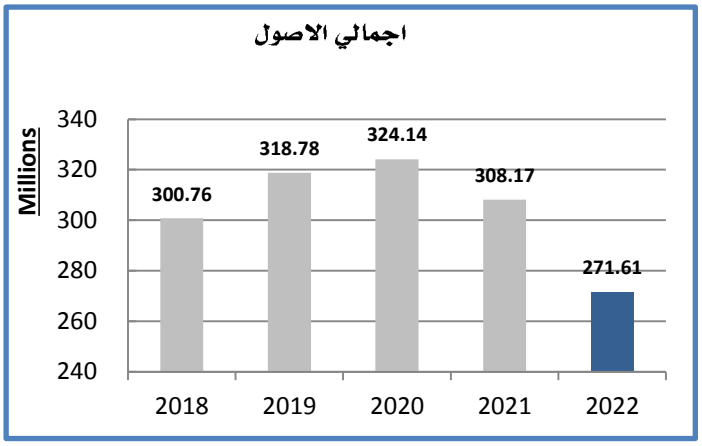

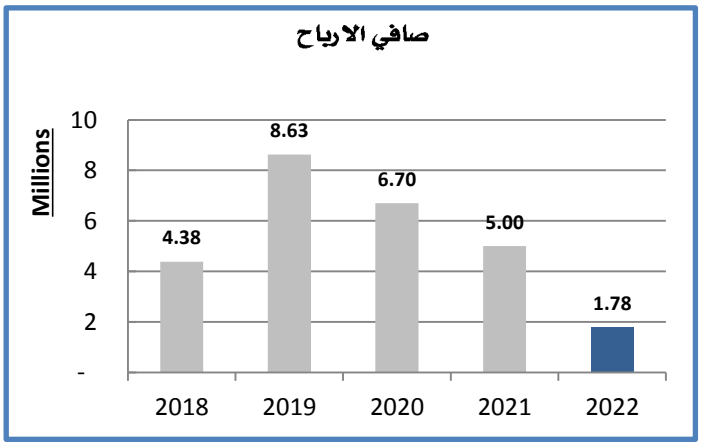

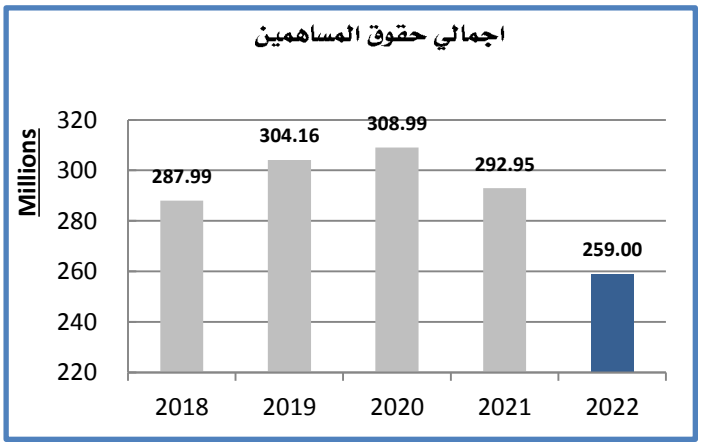

حققت الشركة صافي أرباح للمساهمين بقيمة ١،٧٧ مليون ريال قطري بنهاية عام ٢٠٢٢ (٤،٩٩ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١) أي بانخفاض يقدر ٦٤،٥٠ ٪ عن العام الماضي ، وبلغ العائد علي السهم ٠،٠٠٦ ريال قطري لعام ٢٠٢٢ (٠،٠١٦ ريال قطري لعام ٢٠٢١)، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين ٢٥٩،٠٠ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢٢ (٢٩٢،٩ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١) أي بانخفاض يقدر بـ ١١،٥٨ ٪ عن العام الماضي.

بيانات التداول

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
عدد الأسهم المتداولة	٥١٩،١٨٠،٩٥٨	١،٠٨٤،١٠٢،٧٤٢	١،١٠٧،١٦٣،٨٨٢	١٠٨،٤٧٥،٢٩٢	٦،٨٤١،٣٩٨	٨،٥٩٨،١٢٢
قيمة الأسهم المتداولة	٤٢٧،٤٨٠،١٣٩	١،٠٤٢،٨٠٩،٣١٥	٨٦٢،٧٢١،٨٣٨	٨٨،٥٤٤،٣٤٤	٤٦،٠٧١،١٥٧	٧٥،٠٥٢،٩٢٥
عدد الصفقات المنفذة	١٧،٢٩٥	٣٠،٠٩٩	٢٥،١٢٠	٤،٨٣٨	٢،٩٠٥	٣،٢٩٤

النسب الرئيسية

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
(%) | Dividend Yield ريع السهم (٪)	١،٨١٨	٠،٠٠	٢،٢٥	٤،٤٨	٩،٣٦
(P/B.V Ratio | (Times مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	٠،٦٣	٠،٨٨	٠،٩٠	٠،٧١	٠،٥٩
(io | (TimesP/E Rat مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	٠	٤٤،٥٣	٢٢،٢٨	٧٨،٥٢	٤٢،٥٨
(EPS | (QR عائد السهم (ريال)	٠،٠٠٥	٠،٠٢	٠،٠٤	٠،٠١	٠،١٣
(Book Value/Share | (QR القيمة الدفترية (ريال)	٠،٨٧٣	٠،٩٢	٠،٩٩	٠،٩٤	٩،١٣
(Stock Price | (QR سعر السهم (ريال)	٠،٥٥٠	٠،٨١	٠،٨٩	٠،٦٧	٥،٣٤

تعريفات :

ريع السهم (٪)	= الأرباح الموزعة نقداً للسهم مقسومة على سعر السهم.
مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على القيمة الدفترية للسهم.
مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على عائد السهم.
عائد السهم (ريال)	= صافي ربح الفترة لأخر ٤ ارباع مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.
القيمة الدفترية (ريال)	= حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المكتتب بها.
سعر السهم (ريال)	= سعر إغلاق السهم في السوق كما يظهر في النشرة اليومية للسوق.

مجلس الإدارة

تشير حوكمة الشركات الي خلق وتعزيز قيمة مستدامه طويلة الاجل للمساهمين من خلال اعمال تجارية تحركها الاخلاق ، وفي شركة قطر وعُمان للاستثمار من المُلزم ان تدار شؤون الشركة بطريقة عادلة وشفافة ، ونحن في شركة قطر وعُمان للاستثمار نؤكد بأننا نتطور باستمرار ونتبع المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات وافضل الممارسات بها ، كما اننا نعتبر انه من مسؤوليتنا الاصلية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاداء والأمور المالية في الوقت المناسب وبشكل دقيق ، فضلا عن ان مجلس الإدارة ملتزم بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات وان كل من رئيس مجلس إدارة (المجلس) والرئيس التنفيذي للشركة قاموا بأداء أدوار مختلفة كما توجد لكل منهما مسؤوليات محددة لإدارة شؤون الشركة. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من خدمة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المعنية بالشركة على المدى الطويل.

تعيين أعضاء مجلس الادارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة طبقا الي قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ و القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ فضلا عن النظام الأساسي للشركة (مادة : ٢٧) وتتولى لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مهمة الترشيحات للاعضاء الجدد بالتدقيق في طلبات الترشيح لإنتخابات عضوية مجلس الإدارة والتأكد من مطابقتها للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

تكوين مجلس الإدارة

في يوم ٢٠٢٠/١٢/١٦ ولمدة ١٥ يوما تم فتح باب الترشح لانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للفترة ما بين ٢٠٢١ – ٢٠٢٣ ، ولم يتم التقدم اي مرشح للانتخاب سوي الأعضاء الحاليين للفترة الجديدة.

في شهر ابريل من عام ٢٠٢١ وبالتحديد يوم ٢٠٢١/٠٤/٠٧ ، قامت الجمعية العامة العادية لشركة قطر و عمان للاستثمار بانتخاب مجلس الإدارة ، ويتكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق) في دورته الحالية من (٨) ثمانية أعضاء (ستة من دولة قطر واثنان من سلطنة عُمان) تم انتخاب ستة منهم ، فيما جري تعيين سعادة الشيخ / عبدالرحمن بن محمد بن جبر ال ثاني من قبل شركة قطر القابضة ، وسعادة الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي من قبل حكومة سلطنة عُمان علي ان يكون من بينهم رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة وذلك طبقا للانتخابات التي تمت بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ .

والجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت التابعة لمجلس الإدارة تولت مهمة الترشيحات للاعضاء الجدد ، كما قامت بالإشراف على عملية التقييم السنوي الذاتي لمجلس الإدارة ولجانه والرئيس التنفيذي ايضاً ، وكانت تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحالي (حتي نهاية ٢٠٢٣) على النحو التالي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل حكومة قطر - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠،٥٠٠ سهم (ممثل حكومة دولة قطر)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٥ بكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة ولاية ميزوري (USA).

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٩٥ - الان العضو المنتدب في بنك الدوحة .
- ١٩٧٩ - ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة ببنك الدوحة .
- ٢٠٠٥ تم الحصول علي جائزة " e Achievement AwardLifeTim " من " Banker's Middle organization East "

الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل صندوق الاحتياطي العام لسلطنة عُمان - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	لا يوجد (ممثل حكومة سلطنة عمان)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٩٣ ماجستير إدارة التنمية - الولايات المتحدة الامريكية
- ١٩٨٩ بكالوريوس إدارة أعمال - الولايات المتحدة الامريكية

الخبرات العملية:

- رئيس لجنة التدقيق – الصندوق الاحتياطي العام للدولة ، سلطنة عمان.
- ٢٠٠٤ - الان امين عام الضرائب بوزارة المالية
- ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ مدير عام الدخل والاستثمارات بوزارة المالية
- ١٩٩٦ - ١٩٩٩ مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني المشرف علي وزارة المالية
- ١٩٨٩ - ١٩٩٣ مدير مكتب وزير الخدمة المدنية

السيد / عبدالهادي بن ترحيب بن نايفة الشهواني

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية :

- ١٩٨٠ بكالوريوس في إدارة أعمال - جامعة بفرلي هيلز (USA)

الخبرات العملية:

- عضومجلس إدارة شركة مزن التجاريه (شركة مساهمة مقفله)
- عضو مجلس ادارة فينشر كابيتال بنك (البحرين)
- عضو مجلس إدارة شركة وقود سابقاً
- رئيس مجلس إدارة المجموعة الخليجية للاستثمار سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للطوب الأحمر سابقاً
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للصناعات التحويلية سابقاً
- الرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة للاستثمار سابقاً
- عضو مجلس أدارة مصرف قطر الإسلامي سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتجارة سابقاً
- عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة سابقاً
- عضو لجنة قطر للتنمية الصناعية سابقاً
- عضو مجلس أدارة للغرفة العربية الأمريكية سابقاً

السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١١١،٧٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨١ بكالوريوس في الهندسة من الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٩٨٠ بكالوريوس في العلوم من الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- خبرة تقارب ٣٠ عاماً في القطاعين العام والخاص ، منها حوالي عشرين عاماً (من ١٩٨١ الى ١٩٩٩) في مجال صناعة النفط والغاز في قطر للبترول ، و سبع سنوات في مجال البنوك والباقي في قطاع التطوير العقاري .
- في الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠١١ عمل في القطاع الخاص في أنشطة تجارية وخدمات مالية وعقارية ولا سيما تأسيس الشركات ، أحد مؤسسي شركة الأولى للتمويل كرئيس تنفيذي لمدة تزيد عن ست سنوات ، وقد ساهم في تأسيس شركة قطر لإدارة المشاريع وهي احدى شركات بروة العقارية وترأس مجلس ادارتها .

- ٢٠١٥ – الان عضو مجلس إدارة الشركة القطري لسحب الالومنيوم (قالكس)
- ٢٠٠٨ – ٢٠١١ الرئيس والعضو المنتدب في شركة قطر لإدارة المشاريع
- ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ عضو مجلس الإدارة في غرفة تجارة وصناعة قطر
- ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ عضو مجلس الإدارة في الأولى للتمويل
- ١٩٩٤ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة أوكسيدنتال قطر للبترول
- ١٩٩٢ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة قطر للأسمدة الكيماوية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٨ عضو مجلس ادارة في لجنة متابعة المشروعات البترولية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٤ نائب الرئيس في شركة قطر للطاقة النظيفة
- ١٩٩٢ – ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركة القطرية الأوروبية للغاز المسال.

الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،١٣٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٢ بكالوريوس في الهندسة الصناعية - جامعة الملك عبدالعزيز بن سعود.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة العقارية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة تلال للتطوير.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة شادن للتنمية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج لمنتجات الفطر.
- عضو مجلس الإدارة في شركة المدينة الخليجية للتأمين.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الوطنية للتكافل – وطنية.
- نائب رئيس وعضو منتدب في شركة المدينة للاستثمار.

السيد / عبد الله بن على بن عبد الرحمن العبد الله

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٣٠١،٢٤٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٧٩ بكالوريوس هندسة صناعية - جامعة برادلي (USA)

الخبرات العملية:

- عضو مجلس ادارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- عضو مجلس ادارة في شركة المدينة للاستثمار (عُمان) .
- ٢٠١٤ – ٢٠١٨ عضو مجلس ادارة في شركة المتحدة للتنمية.
- ١٩٩٣ – ٢٠٠٨ مدير عام الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٨٥ – ١٩٩٣ أمين عام مساعد بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية
- ١٩٨٠ – ١٩٨٥ مدير ادارة الشئون الصناعية بوزارة الصناعة

السيد / عبدالرحمن بن عبدالله الانصاري

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٣٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٤ بكالوريوس في العلوم الجولوجيا – جامعة قطر

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية.
- رئيس مجلس ادارة الشركة القطرية لسحب الالمونيوم (كالكس)
- عضو مجلس ادارة مصنع قطر لمعالجة الرمال.
- عضو مجلس ادارة شركة klj قطر للمواد العضوية.

السيد / أحمد عبدالخالق الغامدي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١٩ مارس ٢٠١٨
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ٢٠١٦ بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة القاهرة

الخبرات العملية:

- العمل الخاص في مجال التجارة و المقاولات.
- ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ موظف في قطاع النفط و الغاز.
- ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ موظف بوزارة الداخلية.

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
عدد الأسهم المملوكة	١٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٦ بكالريوس في الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية .
- ١٩٨٤ ماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن – أمريكا .
- ١٩٨٧ شهادة في تقييم المشاريع من ايرلندا .
- ١٩٧٩ شهادة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اليابان .
- ١٩٨٥ شهادة في البيئة لتقييم التلوث البيئي في دولة قطر .
- ١٩٨٥ شهادة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية .
- ١٩٧٥ **الخبرات العملية:**
  - ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ عضو مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن.
  - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة القطرية للبترول .
  - ١٩٩٠ - ٢٠٠١ نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للنقل البحري .
  - ٢٠٠٥ - ٢٠١١ عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية (المستشفى الأهلي) .
  - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٦ الرئيس التنفيذي لشركة الإسلامية للأوراق المالية .
  - ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ مدير عام شركة قطر للحديد والصلب
  - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ العضو المنتدب لشركة قطر للحديد الأسفنجي المقولب .

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين. يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

تتضمن المبادئ أيضاً دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية. وتسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة . وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولا امام الجمعية العامة ولقيادة الشركة نحو تحقيق رؤيتها و اهدافها و ان يقدم للمساهمين مكاسب مستديمة ، هذا بالإضافة الى قيادة مجلس الإدارة والإشراف على فعالية دوره من جميع الجوانب و تحديد جدول اعماله ، ويجوز لرئيس المجلس ان يفوض واجبات محددة لأعضاء مجلس الإدارة و / او للجان مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي او نائبه او احد مساعديه حسب مقتضى الحال.

مهام مجلس الإدارة

اعتمد المجلس ميثاقاً له والذي يحدد بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً ، وتم صياغة الميثاق طبقا لاعلي معايير الحوكمة المطبقة علمياً ، وتم الاخذ بعين الاعتبار ان المجلس يراجع الميثاق بصفة دورية وتم نشر ميثاق مجلس الإدارة على موقع الشركة الإلكتروني حتي يكون متوفراً للجمهور.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة وتوفير القيادة الفعالة للإشراف على إدارة أعمال شركة قطر وعُمان للاستثمار لتحقيق الأهداف المحددة للشركة لكي تنمو قيمتها بطريقة مربحة ومستمرة . هذه الواجبات والمسؤوليات تنطبق على أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.

تم إعداد واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار وفقاً لأفضل ممارسات حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية القطري وقواعد حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية للشركات المدرجة في السوق والنظام الأساسي لشركة قطر وعُمان للاستثمار.

في حال وجود تضارب بين واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الشركة وبين النظام الأساسي فإن متطلبات الأخير هي التي تسود ، ويليه بعض من المهام علي سبيل المثال لا الحصر :

١) تعيين وتفويض السلطة إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الإدارة ، يجب على المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وآلية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس .
٢) المراجعة والموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة وقنوات تقديم التقارير .
٣) الموافقة على دليل السلطات المالية المُقترح للشركة من قِبل الرئيس التنفيذي .
٤) الموافقة على الالتزامات المالية التي تتجاوز السلطات المُخولة للجان المجلس والإدارة التنفيذية .
٥) استعراض وتقييم القوائم المالية للشركة والبيانات/التصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين .
٦) تقييم الأداء وتحديد مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي واستعراض والموافقة على إطار سياسة مكافآت الإدارة التنفيذية المقترحة من قِبل لجنة المجلس ذات الصلة .

٧) الموافقة على الميزانية السنوية للشركة قطر وعمان للإستثمار .
٨) التوصية بالمدقق الخارجي إلى الجمعية العامة والحصول على تقارير التدقيق من المدقق الخارجي وكذلك مراجعة التقارير وتوجيه الإدارة لتحسين الجوانب ذات الصلة تبعاً لذلك .
٩) تعيين المدقق الداخلي استناداً إلى توصية لجنة التدقيق والإشراف على عمل المدققين الداخليين من خلال اللجنة .
١٠) التوصية إلى الجمعية العامة عن أرباح الأسهم المقترحة وسياسة توزيع أرباح الأسهم .

حظر الجمع بين المناصب

استنادا الي نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية المادة (٧) والخاصة بالجمع بين المناصب ، استحدث المجلس إقرار حظر الجمع بين المناصب يوجب التوقيع عليه من قِبل المجلس بعدم الجمع بين المناصب وعليه فانه خلال عام ٢٠٢٢ لم يجمع أي من أعضاء مجلس الإدارة مناصب رئيس و نائب للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة ، كما انه لم يجمع أي منهم عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانساً ، علما بانه يحتفظ أمين سر المجلس بهذا الإقرار في الملف المعد لهذا الغرض.

تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي

يقوم مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأدائه من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت . والغرض من هذا التقييم هو التأكد من عمل المجلس بصورة فعالة والتعرف على ما إذا كانت هناك مجالات التغيير يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل ، وتشمل العناصر الرئيسية لتقييم مجلس الإدارة والأعضاء :

(١) أن يكون التقييم موضوعيا ومستقلا
(٢) أن يشجع التقييم المناقشة المفتوحة والبناءة حول الأداء .
(٣) أن يكون مجلس الإدارة قد حدد الأهداف الرئيسية المقصود تحقيقها من خلال عملية تقييم الأداء
(٤) أن يظل تقييم الأداء الفردي سريا.

وتتم تيسير عملية التقييم في شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بواسطة لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت. وتقوم هذه اللجنة بتصميم وتطوير وتحديث الاستبيان المستخدم لإجراء التقييم "حسب الضرورة" . ويمكن تعيين استشاري خارجي لإجراء التقييم إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة لذلك.

خلال عام ٢٠٢١ قام المجلس باجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج متوافقة مع التوقعات وفقا لسياسات الشركة المتبعة والتي تتضمن الاجتماعات المنعقدة وحضور الاجتماعات والمناقشات والتوصيات.

أمين سر مجلس الإدارة

يشغل السيد/ احمد عصام الدين وهبه، الحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة - منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩ ويتمتع السيد/ احمد وهبه ، بخبرات سابقة في مجال الاعمال المصرفية، إذ عمل من عام ٢٠٠٢ حتي ٢٠٠٨ لدى إدارة الحسابات في احدي بنوك جمهورية مصر العربية ثم انتقل الي العمل لدي شركة قطر وعمان للاستثمار في الادارة المالية.

تتمثل مهام أمين سر مجلس الادارة في مساعدة المجلس ورئيسه من خلال المهام والمسئوليات التالية: .

- تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس واليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع الأعضاء الحاضرين.

- التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات التي أقرها المجلس، والتأكد من تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة.
- أن يتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة.
- يراعي أمين سر المجلس وتحت إشراف الرئيس تأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين بالشركة بمن فيهم المساهمين والإدارات المختلفة في الشركة والموظفين تحت اشراف الرئيس.
- يساعد أمين سر المجلس رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضائه في تنفيذ مهامهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة بشأن حوكمة الشركات ومجالاتها المتنوعة الاخري فضلا عن اهم التطورات في أفضل الممارسات العالمية.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للشركة عَقَد المجلس ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ وذلك تنفيذا للحد الأدنى لانعقاد اجتماع مجلس الادارة في قانون حوكمة الشركات وكانت بيانات الاجتماعات علي النحو التالي :

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٢/٠٣/٠٣	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٢/٠٤/٠٥	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢٢/٠٧/١٤	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠٢٢/٠٩/١٢	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢٢/١١/١٦	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢٢/١٢/٢٧	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

قرارات المجلس

وفقاً لعقد تأسيس الشركة ووفقاً لميثاق مجلس الإدارة، فإن جميع قرارات مجلس الإدارة خلال الفترة التى تم إعدادها والتي تشمل هذا التقرير تم إقرارها بإجماع أعضاء المجلس وتم تدوينها أصولاً في محاضر اجتماعات المجلس ، فضلا عن أن مجلس الإدارة راضي عن القيام بالمهمات المسندة اليه كما هو منصوص عليه في دليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تم إنشاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدة المجلس على أداء مهامه وهي علي النحو التالي :

١) لجنة التدقيق الداخلي :

مراجعة البيانات المالية ، وتقارير المراجعة الخارجية والداخلية ، وضمان بيئة رقابة داخلية فاعلة ، والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية لتقليل المخاطر في الشركة.

٢) لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت :

مراجعة الترشيحات إلى مجلس الإدارة والرقابة على هيكل الحوكمة للشركة فضلا عن تحديد مكافات أعضاء المجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بالإضافة الي الاشراف علي التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي.

٣) اللجنة التنفيذية والاستثمار :

مراجعة الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية ومتابعتها للحفاظ علي استثمارات واموال الشركة وتعظيمها لضمان نموها فضلا عن إمكانية توزيع أرباح سنوية علي المساهمين بصورة مرضية .

وتكوين اللجان المذكورة أعلاه تكون على الشكل التالي :

لجنة التدقيق الداخلي

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الله على عبد الرحمن العبد الله	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي	٢١ أكتوبر ٢٠٠٩	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / أحمد عصام الدين امين وهبه	٢١ اكتوبر ٢٠٠٩	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- البيانات المالية
  - مراجعة التقارير المالية والمحاسبية المهمة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجات عالية من الإجتهاد والحكم السليم بالإضافة إلى البيانات والتصريحات المهنية أو التنظيمية الحديثة الصادرة وفهم تأثيرها على البيانات المالية للشركة بما في ذلك الشركات التابعة والكيانات ذات الصلة التي تندرج في إطار أي ولاية قضائية داخل أو خارج قطر .
- التدقيق الداخلي
  - الحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفعالية .
- التدقيق الخارجي
  - مراجعة نطاق ونهج التدقيق المقترح للمدققين الخارجيين بما في ذلك تنسيق الجهود مع المدققين الداخليين.
  - مناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية .
- الإلتزام
  - إجراء المراجعة مع الإدارة ورئيس إدارة الإلتزام بشأن الميثاق والخطط والأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي ووظيفة ودور إدارة الإلتزام .
- إدارة المخاطر
  - مراجعة والموافقة على إستراتيجية إدارة المخاطر للشركة ومدى قابلية الشركة على المخاطر وسياسات المخاطر المتبعة .
- تقديم التقارير
  - تقديم التقارير بإنتظام إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة .

مجلس الإدارة يعتمد على لجنة التدقيق لمتابعة الضوابط الرقابية الداخلية والإبلاغ عن حالات فشل أو ضعف في الضوابط الرقابية المعتمدة ، اعتبارا من تاريخ التقرير لم يتم ملاحظة أي ضعف ذو تاثير علي الرقابة الداخلية كما لم يقدّم أي تقرير إلى مجلس الإدارة بوجود ضعف في الرقابة الداخلية.

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢١ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكانت تواريخ الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٢/٠٣/٠١	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٢/٠٤/٢٦	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢٢/٠٧/١٤	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠٢٢/١٠/٢٥	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢٢/١١/١٤	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢٢/١٢/٢٦	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٢ ، قامت لجنة التدقيق الداخلي بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة ، واسفرت اجتماعات لجنة التدقيق عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية ٢٠٢٢:

١. تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٢ (رودل اند بارتنر).
٢. تعيين المدقق الداخلي للشركة لعام ٢٠٢٢ (مورستيفين) .
٣. مراجعة البيانات المالية سواء الربعية او النصف سنوية و السنوية خلال عام ٢٠٢٢.
٤. مقارنة الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٢ مع المحقق فعلي لعام ٢٠٢٢.
٥. مراجعة واعتماد الموازنة التقديرية للشركة لعام ٢٠٢٣.
٦. مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي لعام ٢٠٢٢ .
٧. مناقشة تقارير المدقق الداخلي المقدمة خلال العام ٢٠٢٢ (تقارير ربع سنوية بالإضافة الي تقارير حسب الطلب من مجلس الادارة) .
٨. المراجعة والنظر في تحديث بعض من اللوائح الداخلية للشركة.

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	١٩ ديسمبر ٢٠١١	رئيس اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيدة / ريهام حجاج	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- الترشيح
  - رصد وترشيح أعضاء جدد لمجلس الإدارة من الذين يثبتوا قدرتهم على إتخاذ قرارات سليمة نيابة عن الشركة والمساهمين .

- تقييم الأداء السنوي للمجلس الحالي وترشيح أعضاء مجلس إدارة جدد وإعادة الترشيح للإنتخاب من قبل الجمعية العمومية.
- التأكد من أن الترشيحات تأخذ في الإعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية . يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً للمبادئ التوجيهية الملحقة في أنظمة الحوكمة لهيئة قطر لأسواق المال .

- الحوكمة

- إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل الشركة وإدارتها لسياسات الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات .
- النظر في مسائل عدم الإلتزام بالحوكمة والتوصية إلى المجلس بإتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال .
- التوصية بإتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والإلتزام بها في الشركة وسياسات الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة .
- التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للشركة .

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠٢٢ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكان موعد الاجتماع علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٢/٠٣/٠٢	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٢ ، قامت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة وقامت اللجنة بالاتي :

١. النظر في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورفع توصية بها الي الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد.
٢. تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين بالشركة.
٣. مناقشة ومراجعة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢٢.

اللجنة التنفيذية والاستثمار

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبدالرزاق بن محمد الصديقي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو - الرئيس التنفيذي
السيد / غانم احمد العبيدلي	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- دعم مجلس الإدارة والأداء
  - اللجنة تمثل هيئة استشارية للمجلس.
  - تقديم تقارير كافية لتمكين المجلس من رصد الأداء العام للشركة.
  - مراجعة واعتماد (على الأقل سنويا) الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وتماشيها مع استثمارات الشركة.

- يجب علي اللجنة ان تقوم بالاتي:
  - اقتراح السياسات الاستثمارية للنظر فيها واعتمادها من قبل المجلس، بما في ذلك المناصب المقترحة فيما يتعلق بالاستثمارات المناسبة.
  - التأكد من أن سياسة الاستثمار تأخذ في عين الاعتبار مبادئ الاستثمار التوجيهية التي يحددها المجلس ، والقيود التي تفرضها السلطات التنظيمية أو التي أوصى بها الاكتواري مع مراعاة متطلبات الملاءة المالية.
  - مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال الشركة والتغييرات المهمة في الهيكل الإداري والرقابي للشركة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٢ لتنفيذ مهامها المنوطة بها وكانت مواعيد الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢٢/٠٣/٠٢	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢٢/٠٩/١١	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢٢ ، قامت اللجنة التنفيذية والاستثمار بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة .

سياسات المكافآت

قامت شركة قطر و عُمان للأستثمار بإعداد سياسة المكافآت بما يتوافق مع المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية .

أعدت سياسة المكافات بالشركة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ، و هي تهدف إلى الحفاظ على سياسة تتفق مع مبادىء و فاعلية إدارة المخاطر و التي بدورها تؤدى إلى الحد من المخاطر.

تم إعداد هذه السياسة لتعزيز ثقة المساهمين مع الشركة من خلال تحديد المكافآت التي تدير وتحد من تضارب المصالح المحتمل أو المثبت بين الشركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تصف سياسة المكافآت المبادئ الأساسية للمكافآت ، مع الإشارة إلى العلاقة بين المكافآت والخدمات ، والأهمية النسبية لمختلف مكونات المكافآت ، بما في ذلك أداء الشركة.

النظام الأساسي للشركة وبالتحديد المادة (٣٩) ، يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة بعد اقتطاع الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين سواءً بشكل نقدي أو عيني لا يقل عن (٥٪) من راس المال المدفوع.

مع الاخذ في الاعتبار انه يجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، ويشترط في هذه الحالة موافقة الجمعية العامة ، وللوزارة أن تضع حداً أعلى لهذا المبلغ.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مع وجود سياسة المكافآت فان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت المنبثقة من مجلس الإدارة هي المسئولة والموكلة من قبل مجلس الادارة لتحديد المكافآت السنوية لأعضاء المجلس ثم العرض علي مجلس الادارة لاتخاذ قرار برفع توصية الي الجمعية العامة العادية ، بالإضافة الي تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين ، لذلك أخذت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت بعين الاعتبار حجم الشركة الحالي والأرباح المحققة لعام ٢٠٢٢ وما تنص عليه اللائحة او سياسة المكافات في تحديد مكافات مجلس الإدارة ومكافات الإدارة العليا والموظفين.

ومن الجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت قررت رفع توصية الي الجمعية العامة العادية المزمع انعقادها بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢١ بعدم صرف أي مبالغ كمكافات سنوية لأعضاء مجلس الإدارة.

مكافات الإدارة العليا والعاملين بالشركة

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت تقرر تعويضات ومكافات الإدارة العليا وتتكون تعويضات الادارة العليا من راتب ومكافأة بناء على الأداء المبذول ، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والادارة العليا والموظفين.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا ، وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء ، يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت ، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين.

سياسة تعارض المصالح

هذه السياسة راعت الواجبات والحقوق الواجب اتباعها من قبل جميع الاطراف بما فيها أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا وموظفي الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

الأطراف ذات العلاقة

الرقابة وآلية الحوكمة على العمليات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة تم توثيقها في دليل حوكمة الشركات في شركة قطر وعمان للاستثمار .

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في نظام حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية ، فإن الشركة ستعزز من سياساتها الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وخاصة إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهمتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، المعاملات الهامة مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

خلال العام المنصرم ، لم يتم تسجيل أي عملية او صفقة ذات علاقة من قِبل مجلس الإدارة او الادرة العليا بالشركة .

سياسة التعامل مع الشائعات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ففي حالة وجود شائعات في الجمهور قد يكون لها تأثير على الشركة أو تستهدفها ، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق الإعلانات العامة لتأكيد أو نفي أي من هذه الشائعات . ويجب أن يعتمد القرار بشأن الطرق التي يجب اتخاذها لتأكيد أو نفي أي شائعات على حجم الإشاعة والمخاطر التي تشكلها على الشركة أو أعمالها أو المساهمين أو الموظفين أو مجلس الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين.

دليل سياسات واجراءات الترشيحات و التعاقب

خطة التعاقب هي عملية للتأكد من استيفاء الحاجة لشغل الوظائف في مجلس الإدارة والإدارة العليا وغيرها من المناصب الرئيسية فور شغورها.

إنها تتضمن تحديد الأدوار المذكورة وتقييم إمكاناتها وتطوير الجيل القادم من القادة كخلفاء محتملين لأدوار قيادية رئيسية في الشركة. تركز عملية التطوير في المقام الأول على تدريب وتوجيه وتدريب الموظفين الذين تم تحديدهم على تحمل مسؤوليات أعلى عند الحاجة.

تدرك الشركة أهمية عملية التعاقب الوظيفي لتوفير الاستمرارية وحسن الأداء في الشركة. هناك بعض المناصب في الشركة التي تعتبر مفتاح النمو الحالي والمستقبلي. لذلك ، من المهم أن يتم تعيين هذه المناصب فور شغورها. من الأهمية ملء هذه الوظائف في الوقت المناسب لتجنب أي فجوة في القيادة. لذلك ، وضعت الشركة سياسة بشأن التعاقب لمجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية ، تسعى الشركة دائمًا إلى تعزيز وتدريب وزيادة مهارات الموظفين على جميع المستويات ، لتتماشى مع الهدف الرئيسي المتمثل في ضمان تعاقب سلس دون إعاقة الأداء في الأدوار والمسؤوليات الحالية.

سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات و والبلاغات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ، فإن الشركة تقوم بإستقبال وفحص كافة الشكاوى والتظلمات والبلاغات التي قد يتم تقديمها وتعمل على البت فيها وتسويتها على النحو الأمثل وفقاً لأعلى معايير الشفافية وعلى أسس تتسم بالعدالة ودون أي تمييز ودون المساس بحقوق الشركة، وكذلك النظر في المقترحات المقدمة من أي من أصحاب المصالح، وتلتزم الشركة في هذا الشأن بالإلتزام بالحفاظ على سرية كل من مضمون الشكوى أو المقترح أو البلاغ او حتي التظلمات والشخص مقدم أي منهم.

الإفصاح عن عمليات التداول

قامت الشركة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وفقاً لدليل وسياسات حوكمة الشركات وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة ، وفي هذا السياق، تم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا .

إطار الرقابة الداخلية

نظراً لمحدودية عدد الموظفين في الشركة وهم ٦ أشخاص يعتبر المجلس هو المسئول في النهاية عن إنشاء وتعديل ومراجعة إطار الرقابة الداخلية للشركة ، من خلال لجنة التدقيق ، من أجل الحصول على تأكيد معقول بمراقبة فعالية وكفاءة عمليات الشركة ووجود ضوابط رقابية ملائمة في إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين.

شركة قطر وعمان للاستثمار اعدت إطار رقابة داخلية مناسب يمكّنها من معالجة وإدارة المخاطر الرئيسية للشركة ، بالإضافة إلي أن جزء من هدف الشركة "قطر وعمان للاستثمار" هو بناء وضع مالي قوي للشركة وإدارة مخاطرها بفاعلية والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والتدقيق الداخلي الذي تدعم في تأسيس إطار رقابة داخلية قوي.

بالنيابة عن المجلس تقوم لجنة التدقيق بمسؤولية القيام دورياً بمراجعة وتقييم إطار الرقابة الداخلية عن طريق تقييم مهام ووظائف التدقيق الداخلي فضلاً عن أعمال التدقيق الخارجي.

وقد حدد مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار أهداف مستوى الكيان التي تتوافق مع رؤية الكيان ورسالتة واستراتيجياته ، وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداثا وظروف قد تهدد بتحقيق أهداف هذه الشركة.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للمراقبة الداخلية ، ولتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية ، تبنى مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار إطار الرقابة الداخلية COSO ولقد تم دمج إطار عمل COSO الذي تم تبنيه مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي أوصى به معهد القانون الدولي لتخصيص المسؤولية عن الواجبات المحددة في الإطار.

باستخدام نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تعيين الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والتحكم إلى المجموعات الثلاث التالية في شركة قطر وعمان للاستثمار :

- خط الدفاع الأول – الإدارة التشغيلية:

يتم تعيين الإدارة التشغيلية لشركة قطر وعمان للأستثمار مع الملكية الأساسية للمخاطر والطرق المستخدمة لإدارة هذه المخاطر.

- خط الدفاع الثاني – وظيفة (وظائف) المراقبة والإشراف الداخلي:

وتشمل مهام الرصد والرقابة الداخلية في شركة قطر وعمان للاستثمار، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية والاستثمار ، ولجنة حوكمة الشركات، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ورؤساء الأقسام المستقلين... إلخ إدارة المخاطر في شركة قطر و عمان للاستثمار هي لكل قسم، حيث تضمن وظائف المراقبة والرقابة الداخلية المختلفة تشغيل الضوابط وعمليات إدارة المخاطر على النحو المقصود.

- خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي:

يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها للمجلس والإدارة التنفيذية.

يتم رفع تقارير عن الموقف المالي والعمليات ونتائج الأعمال لشركة قطر وعمان للاستثمار بشكل دوري إلى مجلس الإدارة. ويتم رفع تقارير بالنتائج المالية الفصلية ونتائج نهاية السنة للمساهمين وتنشر في الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com).

التدقيق الداخلي

تبقى شركة قطر و عُمان للاستثمار عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها نحو تعزيز و مراجعة إطار عمل الرقابة الداخلية بشكل دوري و مستمر ، إلا انه و بالنظر إلى الوضع الحالي المحدود من حيث الموارد البشرية المُتاحة ، لذلك قامت الشركة من خلال لجنة التدقيق بإسناد عمليات التدقيق الداخلي والمخاطر إلى شركة " موري ستيفن " لمساعدة الشركة على القيام بمهمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٢ .

وتم تحديد نطاق العمل من قبل شركة "موري ستيفن " بالقيام بالمراجعة كل ربع سنة على عمليات الشركة لتحديد المخاطر ومكامن الضعف في الضوابط الرقابية . ومن ثم يتم رفع تقارير بمدي المخاطر والانضباط إلى لجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من وثائق الحوكمة، بما في ذلك، الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات الوظيفية و الرواتب، والتوصيف الوظيفي، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالية والتشغيلية إلى تحكم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويض السلطة القائم على عدم تمتع أي فرد بسلطات مطلقة. والإدارة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات.

التدقيق الخارجي

في اجتماعها المؤرخ ٠٧ ابريل ٢٠٢١، عينت الجمعية العامة السادة / رودل آند بارتنر مدقق حسابات خارجي لشركة قطر وعمان للأستثمار (ش.م.ع.ق) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناء على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الادارة.

يقدم المدقق الخارجي تقرير مراجعة نصف سنوية وتقرير تدقيق سنوي للبيانات المالية للشركة ، والمدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة ومجلس إدارتها.

بالإضافة إلى مواد عقد التأسيس ، والتي تحكم واجبات ومهام المدقق الخارجي، ينص دليل الحوكمة للشركة على أدوار المدقق الخارجي ومسؤولياته وتعيينه وسياسة عدم تعيينه ، كما ينص دليل الشركة على دور لجنة التدقيق في الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.

ويعين مدقق الحسابات الخارجي على أساس سنة واحدة قابلة للتجديد لفترة مماثلة تصل إلى خمس سنوات متتالية كحد أقصى، وإن المدقق الخارجي المعين يجب أن يكون مسجل على قائمة مدقق الحسابات الخارجي لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمتثل لأعلى المعايير المهنية.

يكون المدقق الخارجي مستقلاً تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ولا يوجد لديه أي تضارب في المصالح في علاقته بالشركة ، ويقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى الجمعية العامة تقرير التدقيق حول البيانات المالية ، ويلعب مدققي الحسابات الخارجيون لشركة قطر وعمان للأستثمار دوراً أساسياً في الشركة.

وبالتالي، يوفر المدققون الخارجيون تأكيداً معقولاً بأن البيانات المالية تمثل المركز المالي للشركة وأدائها بشكل عادل. لضمان ما سبق، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء عمليات التدقيق الخاصة بهم بشكل مستقل عن الشركة.

وهذا من شأنه أن يوفر الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة. ويقدم المدققون الخارجيون إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها شركة قطر و عمان للاستثمار وكذلك أي انتهاك محدد. وفي حالة حدوث أي انتهاك، يقوم هؤلاء بإبلاغ السلطات المعنية على الفور، مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

إدارة المخاطر والالتزام

إن مجلس إدارة الشركة مسئول عن إنشاء قابلية تحمل المخاطر وإعداد والموافقة على السياسات والاستراتيجيات المخاطر والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر والالتزام في الشركة.

لا يوجد حاليا أي وظيفة إدارة المخاطر في الشركة ، لذلك في خطابات لتعيين المكاتب الاستشارية للقيام لدور المدقق الداخلي يتم اسناد اعمال إدارة المخاطر لهم كعمل إضافي ، فضلا عن ان الشركة عينت شركة موري ستيفن هذا العام ٢٠٢٢ لإعداد تقرير تقييم المخاطر بدلا من إدارة المخاطر ضمن تقارير التدقيق الداخلي الربع سنوية ، والتقارير بالفعل أعدت وقدمت إلى المجلس .

الالتزام

المجلس استعرض وراجع تقرير تقييم المخاطر ، الذي أعدته موري ستيفن ، من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف ، وتلتزم الشركة بالقوانين والشروط التي تحكم عملية الإفصاح وعمليات الإدراج في السوق ولم يتم تسجيل أي مخالفة على الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٢.

الأمتثال

تقوم إدارة الشركة باستمرار بتحديث مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية للقوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة ، وتسعى الشركة باستمرار إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة. وقد نجحت الشركة في الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها ، ولم تخضع لأي غرامات أو عقوبات في عام ٢٠٢٢.

زاوية المساهمين

سجل المساهمين

استنادا الي التعليمات الصادرة عن بورصة قطر للشركات المدرجة في بورصة قطر و قانون الشركات التجارية - المادة (١٥٩) والمادة (١٦٠) - ، تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم، وتكون سجلات المساهمين مودعة لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون المساهمين طبقا الي تفويض الشركة وتم تحديث تلك السجل بصفة دورية (شهرياً) بالحصول علي نسخة من تلك السجل من شركة قطر للايداع المركزي.

تركيبة المساهمين

بلغ عدد المساهمين في شركة قطر وعمان للاستثمار حوالي ٣٠،٠٥٩ مساهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل عدد من المساهمين ٣٠،٥٩٦ لعام ٢٠٢١، اغلب ملاك الأسهم من القطريين سواء من الافراد ، الشركات او المؤسسات المالية ، والرسم البياني التالي يوضح عدد المساهمين حسب الجنسية نسبة الملكية حسب الجنسية :

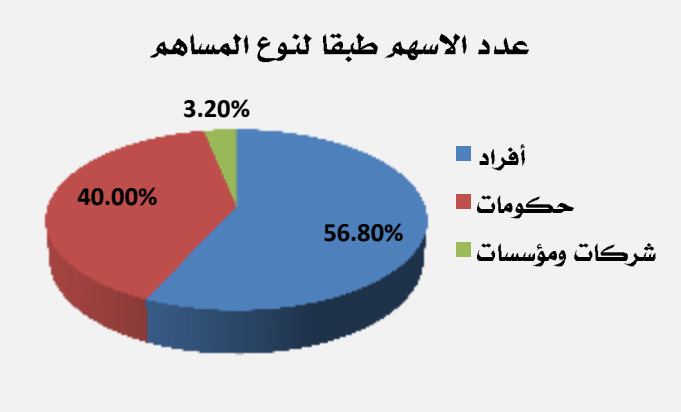

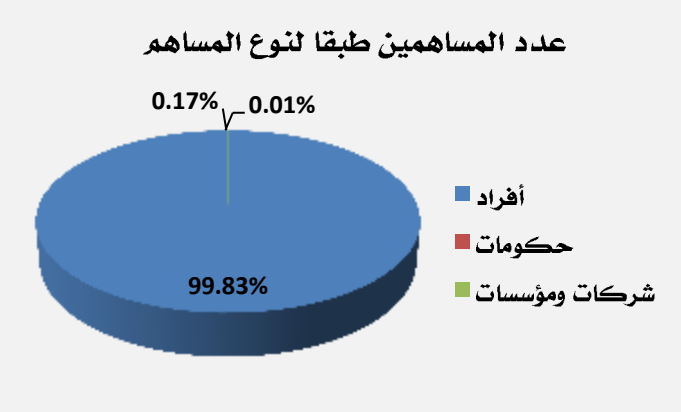

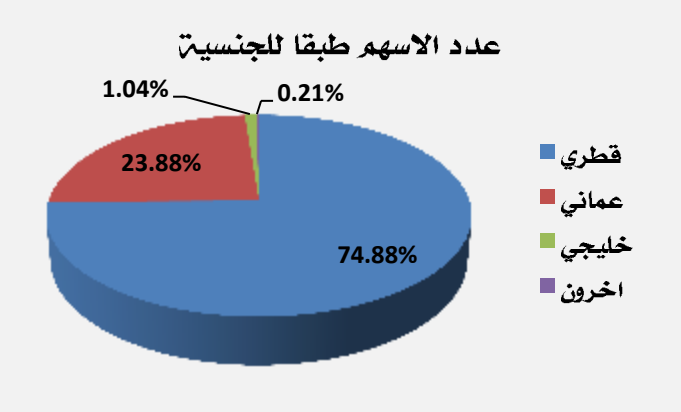

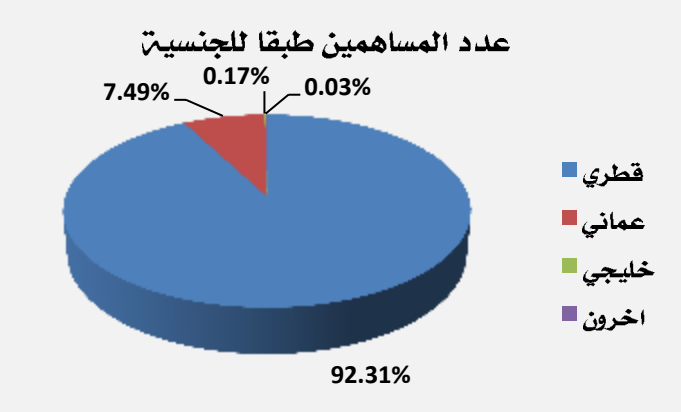

المساهمين الرئيسيين

تم انشاء شركة قطر وعمان للاستثمار بين حكومة قطر وحكومة سلطنة عمان في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠ ٪ لكل منهم والباقي (٦٠ ٪) للاكتتاب العام ، وحتي تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ احتفظت الحكومتين بنسبتهم علماً بان رأس مال الشركة " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " ريال قطري موزعاً على " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " سهم عادي ، قيمة كل سهم منها ١ ريال قطري.

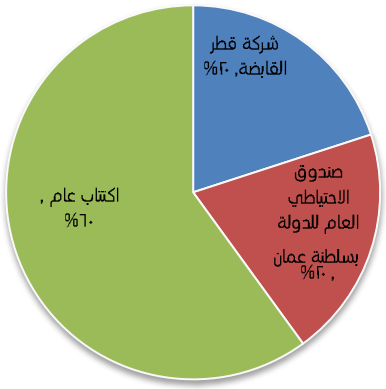

المساهمين من الادارة العليا

الإدارة العليا	تاريخ اول تعيين	عدد الأسهم المملوكة
السيد / ناصر محمد الخالدي – الرئيس التنفيذي	١٠ أكتوبر ٢٠٠٧	١٠٠،٠٠٠

حماية المساهمين

إن المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تشكل أحد المبادئ الرئيسية للحكم الفعّال للشركات ، وتُعامل الشركة هذا الأمر على أنه أولوية عليا وتسعى إلى التعامل مع المساهمين فيها بمستوى عال من النزاهة والشفافية والمساواة.

يتلخص أحد الأهداف الرئيسية للشركة في زيادة قيمة المساهمين من خلال استراتيجيات حكيمة ومستدامة ، وتفهم الشركة أن الإدارة السليمة للشركات تضيف قيمة عبر أنشطتها وعلاقاتها مع المساهمين ، وإن الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يشكل حجر الأساس في كل أنشطتنا وينظر أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية في مسؤوليتهم الجماعية، وفي تطبيق مبادئ الحكم السليمة بصفة عامة ، فضلا عن التقيد بمبدأ المعاملة المتساوية والعادلة للمساهمين.

لقد تم وضع سياسة حماية المساهمين بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، و عقد التأسيس للشركة، والقوانين واللوائح ذات الصلة ، وتطمح شركة قطر وعمان للاستثمار إلى تجاوز المعايير التي وضعتها اللوائح التنظيمية.

حقوق المساهمين

تحترم شركة قطر وعمان للاستثمار حقوق المساهمين، كما أنشأت آليات لإدارة حقوقهم في عقد التأسيس و دليل الحوكمة لضمان احترام حقوقهم ، والإنصاف والمساواة.

وتشمل حقوق المساهمين، كما ينص عقد التأسيس على ذلك، بشكل خاص، الأولوية في الاشتراك في الأسهم الجديدة للشركة، والوصول إلى سجلات الشركة، وحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت للوكلاء، توزيع الأرباح وفقا لاجتماع الجمعية العامة، طلب عقد جلسة للجمعية العامة، مناقشة جدول أعمال الاجتماع، حق الحصول على أجوبة الأسئلة المطروحة، طريقة التصويت على انتخابات مجلس الإدارة، والمشاركة في القرارات الرئيسية عن طريق الجمعية العامة وما إلى ذلك.

تعمل الشركة بلا كلل لكي يتم الاعتراف بها كشريك عمل جدير بالثقة يعمل بما يتماشى مع قيمها الأساسية وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ، وتلتزم الشركة بإدارة الأعمال بطريقة مسؤولة وشفافة، وحماية حقوق جميع

المساهمين، وخلق القيمة والاستدامة من خلال الممارسات السليمة ، وتحمي الشركة حقوق المساهمين من خلال ضمان الاتي:

- تعامل جميع أصحاب المصلحة معاملة عادلة دون أي تمييز.
- منح أصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتصلة بأنشطتهم في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- حماية أصحاب المصلحة وفقًا لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- التعامل مع مخاوف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

وقد وضعت شركة قطر و عمان للاستثمار سياسة خاصة للإبلاغ عن المخالفات ونشر الوعي بأي مخالفات يجب نقلها دون ذكر أسماء إلى الإدارة التنفيذية. وتهدف السياسة إلى حماية الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة. وتشمل الحماية، على سبيل المثال لا الحصر، حق أي موظف في الكشف عن أي ممارسات سيئة داخل الشركة مثل إساءة استخدام أموال شركة قطر و عمان للاستثمار ومواردها و/أو أي جرائم جنائية دون خوف من العقاب.

حقوق المساهمون في الجمعية العامة

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور الاجتماع العام السنوي للشركة . و تتيح الجمعية العامة الفرصة للمساهمين للاستماع إلى المجلس والمشاركة فيه بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال . ووفقاً للمادة (١٣٨) من قانون الشركات، والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وعقد تأسيس الشركة، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأسمال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية. وعملاً بالإجراءات المنصوص عليها في القانون والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع عام للجمعية العامة شريطة أن تبرر الأمور المطروحة عقد مثل هذا الاجتماع.

وتضمن الشركة احترام حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإبلاغ عن موعد ومكان انعقاد اجتماعات الجمعية وتلقي جدول أعمال الاجتماع قبل ١٥ يوما على الأقل من موعد اجتماع الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر تقارير الشركة المالية وتقارير مجلس الإدارة في صحيفتين يوميتين محليتين (إحداهما باللغة العربية)؛
- حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مناقشتها؛
- مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛
- أن يطلب، عندما يسمح القانون بذلك، أن يدرج في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة بعض المسائل التي ستتم مناقشتها أثناء اجتماع الجمعية.
- طرح الأسئلة على أعضاء المجلس وتلقي الإجابات.
- ويحق لحملة الأسهم أن يطعنوا في الجمعية العامة إذا اعتبرت الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحق في الاعتراض على أي قرار يُعتبر انه يخدم مصالح مجموعة معينة من المساهمين أو يضر بها؛ أو تقديم فائدة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛
- الوصول إلى محاضر الاجتماعات العامة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك ، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

ويحق لها أن تعين (بالكتابة وبتفويض رسمي) مساهم آخر ليس عضواً في المجلس لحضور الجمعية العامة نيابة عنه؛ شريطة ألا يدلي هذا المساهم، عن طريق الوكيل، بصوته لأكثر من (٥٪) من أسهم الشركة . يحق للمساهم الوكيل المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة والتعليمات المقدمة من قبل المساهمين الغائبين. ولا يسمح للمساهمين القصر بحضور اجتماعات الجمعية العامة، ويمثلون بأوصيائهم القانونيين و/أو الممثلين المعينين حسب الأصول.

العلاقات مع المساهمين والمستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتعترف بأهمية الأفصاح عن المعلومات المفيدة في الوقت المناسب. ويتولى مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة مسؤولية الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال الاتصالات الواضحة والمتسقة بين الإدارة والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ويقوم موظف علاقات المستثمرين بتنسيق اجتماعات المساهمين وإطلاق المعلومات وإدارة الاتصالات في حالة حدوث أزمة. وقد أصدر مجلس الإدارة تكليفا باتباع نهج أفضل الممارسات في جميع الأوقات.

تحتفظ الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمساهمين والأطراف ذات العلاقة بشكل منتظم وذلك عن طريق الموقع الالكتروني للشركة (www.qatar-oman.com) وكذلك عن طريق وسائل الاعلام المتعددة (الجرائد اليومية .....) ، بالإضافة الي استعداد الادارة لاستقبال أي من المساهمين والرد علي كل الاستفسارات الخاصة بهم عن الشركة.

حيث تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى ضمان إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب حول الشركة بشكل منتظم ومتسق لجميع المساهمين وأصحاب المصالح و المحللين والمستثمرين في وقت واحد ، ويتم نشر جميع البيانات الصحفية والإفصاحات المالية واعلانات الشركات باستمرار لتحسين جودة وشفافية واتساق عمليات الكشف عن المعلومات.

الجمعية العامة العادية

يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للمساهمين لمناقشة اداء الشركة مع مجلس الادارة بالاضافة الي انه يتم اخطار المساهمين بموعد الجمعية و مكان انعقادها في الموقع الالكتروني للشركة والصحف اليومية مرتين علي الاقل طبقا للقانون بالإضافة الي توفير كل البيانات قبل الجمعية حتى يتسنى للمساهمين الاطلاع علي البيانات لمناقشة المجلس بها.

وفي هذا الصدد قد قامت الشركة بعقد الجمعية العامة العادية لعام ٢٠٢١ في تاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ وتم مناقشة البنود التالية :

جدول اعمال الجمعية العامة العادية

١. سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.
٢. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٣. مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٤. مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠ واعتماده.
٥. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن ترحيل الارباح في بند الأرباح المدورة الي العام القادم .
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم.
٧. الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢١ وتحديد أجره السنوي.
٨. انتخابات أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠٢١ – ٢٠٢٣) .

والجدير بالذكر انه بعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مدقق الحسابات الخارجي (رودل آند بارتنر) والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	:	١٢٩،٢٧٣،٩٩٠	سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	:	٢٩،٩٩٤،٢٨٩	سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	:	١٥٩،٢٦٨،٢٧٩	سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٥٠،٥٦ ٪ من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ سهم ، وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية (الاجتماع الثاني البديل) بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية.

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، على قدم المساواة دون أي تمييز. يتلقى جميع المساهمين نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي بحوزتهم. تضمن الشركة منح المساهمين من الأقليات حقوقهم الواجبة في الوصول إلى المعلومات والإعراب عن آرائهم. وعملاً بالإجراء المنصوص عليه في المادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين من الأقليات ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة. وتعتمد الشركة طريقة التصويت التراكمية في انتخابات أعضاء المجلس، مما يتيح فرص التمثيل العادل للمساهمين من الأقليات في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى وإخطار أي انتهاكات أو أي مخاطر قد تهدد الشركة.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة لإعادة القيمة إلى المساهمين فيها. أثناء اجتماع الجمعية العامة، يقدم المجلس توصيته بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة. ويجب أن يستند هذا التوزيع إلى معايير متعددة مثل الأداء الإجمالي للشركة خلال العام، والنتائج المالية، ومتطلبات السيولة النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى ظروف السوق العامة وغيرها من العوامل التي يعتبرها المجلس ذات صلة.

وفقًا لسياسة توزيع الأرباح للشركة يتم توزيع الأرباح التي وافقت عليها الجمعية العامة للتوزيع، سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية أو مكافآت، على المساهمين المدرجة أسماؤهم في السجل الذي يحتفظ به في شركة قطر للأيداع المركزي للأوراق المالية في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة .

سياسة توزيع الأرباح

انتهجت الشركة سياسة لتوزيع الارباح اعمالا بالمادة رقم (٧٠) من النظام الأساسي علي النحو التالي " بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير فان نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين هي (١ ٪) ، وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة "

يتم الإعلان عن توزيع الأرباح سواء قيمة هذه الأرباح او الطريقة التي سيتم من خلالها توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد أخذ موافقة أغلبية المساهمين في الشركة في اجتماع الجمعية العامة ، ويتم ذلك في أغلب الأحيان ولكن ليس بالضرورة بناء على توصية من مجلس الإدارة.

وهذا العام ، ٢٠٢٢، اقترح مجلس إدارة الشركة عدم توزيع أرباح نقدية هذا العام مع ترحيل الأرباح المحققة الي العام القادم.

ومنذ بداية تأسيس الشركة ، والشركة حرصت علي تحقيق الأرباح لإتاحة القدرة علي توزيع أرباح علي الملاك (المساهمين) ، ومجلس الإدارة اتخذ القرارات برفع التوصية الي الجمعية العامة من كل سنة لتوزيع أرباح ، واسفرت قرارات الجمعية العامة علي الموافقة علي التوزيع وكانت تاريخ توزيعات الارباح علي المساهمين علي النحو التالي باجمالي مبلغ ١٨٩،٩٠٠،٠٠٠ ريال قطري علي مدار اربعة عشر سنة (حتي عام ٢٠٢١) .

السنة المالية	راس المال	الأسهم المجانية	الأرباح النقدية	مبلغ التوزيع
٢٠٠٩	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١٠	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥ ٪	٥ ٪	٣٠،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١١	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٢	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٣	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٤	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٨ ٪	٢٥،٢٠٠،٠٠٠
٢٠١٥	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٦	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٧	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٨	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٣ ٪	٩،٤٥٠،٠٠٠
٢٠١٩	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٢ ٪	٦،٣٠٠،٠٠٠
٢٠٢٠	٠٠،٠٠		٠٠،٠٠ ٪	٠٠،٠٠
٢٠٢١	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		١ ٪	٣،١٥٠،٠٠٠
٢٠٢٢ *	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٠٠،٠٠ ٪	٠٠،٠٠
	الإجمالي			١٨٩،٩٠٠،٠٠٠

* تم رفع توصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بعدم توزيع أرباح نقدية هذا العام مع ترحيل الأرباح المحققة إلى العام القادم، وبناءً عليه فإن المقترح المقدم من مجلس الإدارة يخضع لموافقة الجمعية العامة المزمع عقدها بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢١.

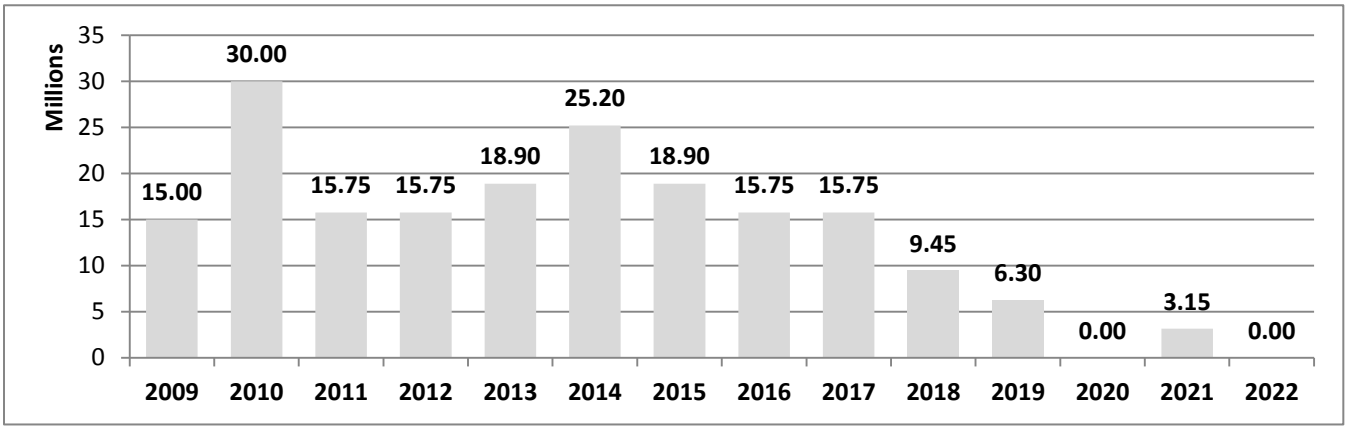

الأفصاح

تماشياً مع المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل دعم معايير الإفصاح العالية ، تتبع شركة قطر وعمان للاستثمار الإجراء التالي:

- تضمن الشركة أن أي معلومات يتم الكشف عنها تكون دقيقة وواضحة وموثوقة باستمرار.
- تساعد لجنة حوكمة الشركات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة في فهم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح.

تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بالكشف (عند الاقتضاء) عن أي انتهاك وقع خلال السنة المالية وفقًا لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها مع تنفيذ تدابير علاجية لتجنب تكرار أحداث مماثلة.

الاستدامة

تعتقد شركة قطر وعمان للاستثمار أن لديها مسؤولية بغرض تحقيق الأرباح. من خلال خدماتنا، نسعى إلى تمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، الأمر الذي يساعدنا على رفع مستويات المعيشة ومساعدة المجتمعات على نطاق أوسع

بالإضافة إلى الامتثال للقانون المحلي، نقوم أيضاً بإدارة أعمالنا باتباع مبادئ التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، نأخذ في الاعتبار رؤية وآراء أصحاب المصلحة المحليين والعالميين. وقد واصلت شركة قطر وعمان للاستثمار تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لهذا العام من خلال دعم العديد من المبادرات الرامية إلى المساهمة في دعم التنمية داخل الدولة.

فضلاً عن ذلك فإن الأحداث التي شاركنا فيها تعكس توجهنا وتبرز أنشطتنا في مختلف المجالات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركة. وتنظر الشركة أيضاً إلى نشر سياسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أولوية، حيث تعمل ثقافة تعزيز الوعي الاجتماعي بين الأفراد على تعزيز الترابط بين الجميع وتعكس التزام الشركة بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

المسؤولية الاجتماعية

دليل حوكمة الشركة في شركة قطر وعمان للاستثمار تحوي سياسة واضحة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. أيضاً وفقا للقانون رقم (١٣) للعام ٢٠٠٨، قامت الشركة بتخصيص مخصص للأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية بمبلغ يعادل ٢،٥٪ من صافي ربح الشركة.

وفقًا للتعليمات الصادرة خلال عام ٢٠١٠ عن وزارة التجارة والصناعة، تم التعامل مع هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المحتفظ بها للشركة بمبلغ ١٢٤،٨٨٨ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، في حين بلغت قيمتها ١٦٧،٥٨٢ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

لا توجد أي قضية مرفوعة على أو من الشركة ولم يتم الحكم فيها حتى تاريخ إعداد تقرير الحوكمة.

الإبلاغ عن المخالفات

دليل حوكمة الشركات في الشركة يحتوي سياسة واضحة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات كما تحوي إجراءات تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه السياسة في الشركة.

عملية إعداد تقرير الحوكمة

الإدارة هي المسؤولة عن الحصول وجمع المعلومات المطلوبة والضرورية في إعداد تقرير حوكمة الشركات. ومن ثم يقدم التقرير إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وبعد الموافقة عليه من قِبل المجلس ، يتم ارسالة إلي هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وعرضه علي المساهمين في الجمعية العامة ومن ثم يتم النشر علي الموقع الالكتروني الخاص بالشركة.

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة شركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المشار اليها " الشركة" بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي "النظام" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، بإستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام. كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة .

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن "تقرير حوكمة الشركات الصادر من مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، لا يُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناءاً على إجراءات تأكيدنا المحدود.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك "النظام"

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ:

الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بمهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول.

تنطوي مهمة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب

الضرورة حسب الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، ككل، تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للقانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة وتوافقها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام ("المتطلبات")؛ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

- اخذنا بالاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لا تحتفظ بمسار التدقيق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات)

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً .

بناءاً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

أمر آخر

وفقا للمادة رقم (١٤) من نظام حوكمة الشركات ، يجب أن يعقد مجلس الادارة ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس، عقدت الشركة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٢ ولاحظنا أن الاجتماع الثاني تم عقده بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ والاجتماع الثالث تم عقده في ٢٠٢١/٠٧/١٤ وبالتالي توجد فترة زمنية بين الاجتماع الثاني والثالث تجاوزت الثلاثة أشهر .

النتيجة

إستنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، وبإستثناء الامر الذي تم الإشارة اليه بفقرة أمر أخر" من تقريرنا، لم يسترع إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الدوحة – قطر
١٦ فبراير ٢٠٢٣

عن أربي أم إي ليمتد – فرع قطر
حكمت مخيمر

زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
سجل مدققي الحسابات رقم (٢٩٧)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لشركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "إطار عمل COSO".

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة
مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

تقدم الإدارة تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وادارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛
- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد فجوات واخفاقات الرقابة؛ وكيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق فجوات الرقابة.

قامت ادارة الشركة بتقييم وتصميم وتطبيق وتنفيذ فعالية وتشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي (إطار عمل COSO) ، وتشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية أصول الشركة؛
- منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن عدالة عرض بيان الرقابة الداخلية للإدارة بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية الخاصة بالعمليات المهمة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادره عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية للعمليات المهمة، من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهرى؛ و
- اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمه، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١. بيئة التحكم
٢. تقييم المخاطر
٣. مراقبة الأنشطة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لقواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الاخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية متضمنة السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس بدقة المعاملات والتصرفات فى أصول المنشأة؛
٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة تتم فقط بما يتوافق مع صلاحيات المخولين من إدارة المنشأة؛ و
٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الأكتشاف فى الوقت المناسب لغير المخولين إلى حيازة أو استخدام أو التصرف فى أصول المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظراً للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الإحتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الحذف في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن نوفر تأكيد مطلق بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي يغطيها تقرير االتأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل بيان الرقابة الداخلية للإدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

تأكيد على أمر

تبين لنا من خلال مراجعة عمليات شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) أن كافة عمليات الشركة تتم من خلال رئيس قسم المحاسبة والمحاسب وأن أي عمليات مطابقة تتم من خلال نفس الموظفين لمحدودية عدد الموظفين في الشركة وبالتالي عدم امكانية اجراء فصل الوظائف ما بين اجراءات التنفيذ والمطابقة.

النتيجة

بإستثناء ما ورد في فقرة تأكيد على أمر، فبرأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، وأثر ذلك على الإستنتاج بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للشركة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الدوحة – قطر
١٦ فبراير ٢٠٢٣

عن أربي أم إي ليمتد – فرع قطر
حكمت مخيمر

زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
سجل مدققي الحسابات رقم (٢٩٧)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

البيانات المالية لعام ٢٠٢٠

شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)
الدوحة – دولة قطر

البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)
الدوحة – دولة قطر

البيانات المالية
للسنة المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المحتويات	**الصفحات**
تقرير مدقق الحسابات المستقل	--
بيان المركز المالي	١
بيان الربح أو الخسارة	٢
بيان الربح أو الخسارة و بنود الدخل الشامل الأخر	٣
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٤
بيان التدفقات النقدية	٥
إيضاحات حول البيانات المالية	٦-٣٤

أر بي أم إي
تدقيق واستشارات - فرع قطر
بالمشاركة مع رودل آند بارتنر

RPME
Qatar Branch - Audit & Consult
in association with Rödl & Partner

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،،
شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق
الدوحه – دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الربح أو الخسارة و بنود الدخل الشامل الأخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخري.

برأينا، وباستثناء الأمور الواردة في فقرة *أساس الرأي المتحفظ* أدناه، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أساس الرأي المتحفظ

- بالإشارة إلي إيضاح رقم (٦.٤) حول هذة البيانات المالية، لم تقم إدارة الشركة بقيد حصتها من نتائج أعمال الشركات الزميلة المسجلة بسلطنة عمان للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) *الإستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة*" نظراً لعدم توافر بيانات مالية مدققة لتلك الشركات الزميلة، وعليه، فإننا لم نتمكن من التحقق من إكتمال وتقييم رصيد الإستثمار في الشركات الزميلة و كذلك الأثر المرتبط به علي صافي ربح الشركة وبيان المركز المالي للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- بالإشارة إلي إيضاح رقم (٦.٣)، خلال سنة ٢٠٢٢، قامت الشركة بتسجيل حصتها من صافي الخسائر الناتجة بالشركات الزميلة المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ٤,٧٧٧,٧٠٤ ريال قطري في حساب الخسائر المتراكمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية وليس ببيان الربح أو الخسارة، حيث ترى إدارة الشركة عدم جدوى إعادة عرض أرقام البيانات المقارنة. أيضاً، قام المدقق الخارجي لأحد الشركات الزميلة "شركة مزن عمان التجاري (ش.م.ع.م)" بأصدار تقرير تدقيق برأي سلبي حول تلك البيانات المالية للشركة الزميلة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقانون اخلاقيات المحاسبيين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك معايير الأستقلالية الدولية) (IESBA Code) وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية للشركة في دولة قطر، هذا، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بالأمور الأخرى. وعليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ إجراءات تم تصميمها للإستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

تم تحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الهامة
تقييم الاستثمار العقاري يمثل الاستثمار العقاري جزء جوهري من اجمالي موجودات الشركة ولذلك فقد اعتبر من أحد أكثر أمور التدقيق الهامة. تقوم الشركة بتسجيل استثمارها العقاري بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. تم تحديد القيمة العادلة من قبل خبيرين تقييم عقاري مستقلين تم تعيينهم من قبل الإدارة، ويتم إجراء هذه التقييمات إستناداً إلى بعض التقديرات مثل إيرادات التأجير ومعدلات الأشغال ومعدلات الخصم ومؤشرات السوق. راجع الايضاحات التالية حول البيانات المالية: • الإيضاح ٣ (ب) السياسات المحاسبية الهامة. • الإيضاح ٥ استثمار عقاري. • الإيضاح ٢٠ افصاحات القيمة العادلة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بتقييم الاستثمار العقاري ما يلي: • تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة المثمنين المستقلين المعينين من قبل الإدارة. • فحص البيانات الهامة المستخدمة كمدخلات للتقييم. • تقييم الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة والمثمنين المستقلين ومدى ملاءمة طرق التقييم ومعقولية البيانات المستخدمة في التقييم. • فحص إفصاحات تقييم الاستثمار العقاري الواردة بالإيضاحات حول البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات الواردة في التقرير السنوي ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الصادر منا عليها.

من المتوقع أن يتوفر لنا التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء مادية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية به، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الصدد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤولية الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الأدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وإعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمه عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجمّع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

قمنا بالتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخري، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم بياناً للجنة التدقيق يفيد امتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا أيضاً، وحسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري، إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك السجلات. بإستثناء الأمور الواردة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" من تقريرنا، لقد حصلنا على كافة الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي إعتقادنا، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ (المعدل بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١)، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات عليه، إن وجدت، خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي كما في وللسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الدوحة – دولة قطر
١٦ فبراير ٢٠٢٣

عن / آر بي أم إي ليمتد – فرع قطر

حكمت مخيمر FCCA (UK)
سجل مدققي الحسابات رقم (٢٩٧)
سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر 2022

		٣١ ديسمبر،	
		٢٠٢٢	٢٠٢١
الموجودات:			
الموجودات غير المتداولة:	إيضاح	ريال قطري	ريال قطري
ممتلكات ومعدات		١٥،٠٠٠	٢٢،٩٠٢
استثمار عقاري	٥	٤٨،٨٠١،٠٠٠	٤٨،٨٠٤،٠٤٤
استثمارات في شركات زميلة	٦	٧٨،٩٩٨،٨٥٣	٨٣،٧٧٦،٥٥٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٧(أ)	١١٥،٥٠٣،٥١٩	١٢٠،١٢٨،٦١١
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٢٤٣،٣١٨،٣٧٢	٢٥٢،٧٣٢،١١٤
الموجودات المتداولة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٧(ب)	٥،٥١٨،٠٥٨	٢٩،٣٥٤،٩٥٤
أرصدة مدينة أخري	٨	١،٠٧٥،١٤٧	٤٩٧،٢٩٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩	٢١،٧٠١،٥٠٥	٢٥،٥٩٠،٦١٤
إجمالي الموجودات المتداولة		٢٨،٢٩٤،٧١٠	٥٥،٤٤٢،٨٦٥
إجمالي الموجودات		٢٧١،٦١٣،٠٨٢	٣٠٨،١٧٤،٩٧٩
المطلوبات وحقوق الملكية:			
المطلوبات:			
المطلوبات غير المتداولة:			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٠	١،٨٩٠،٤٨٨	١،٧٥٥،٤٨٥
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		١،٨٩٠،٤٨٨	١،٧٥٥،٤٨٥
المطلوبات المتداولة:			
ذمم دائنة تجارية وذمم دائنة أخرى	١١	١٠،٧١٨،١٢٩	١٣،٤٧١،٧١٧
إجمالي المطلوبات المتداولة		١٠،٧١٨،١٢٩	١٣،٤٧١،٧١٧
إجمالي المطلوبات		١٢،٦٠٨،٦١٧	١٥،٢٢٧،٢٠٢
حقوق الملكية:			
رأس المال	١٢	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠
احتياطي قانوني	١٣	٢٢،٩٢٠،١٨٤	٢٢،٧٤٢،٥٩٣
احتياطي القيمة العادلة	٧(ج)	(٧٨،٥٩٠،٨٦٠)	(٥٠،٥٥٧،٥٦١)
(خسائر متراكمة)/ أرباح مدورة		(٣٢٤،٨٥٩)	٥،٧٦٢،٧٤٥
صافي حقوق الملكية		٢٥٩،٠٠٤،٤٦٥	٢٩٢،٩٤٧،٧٧٧
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٢٧١،٦١٣،٠٨٢	٣٠٨،١٧٤،٩٧٩

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:

الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد / ناصر محمد آل مذكور الخالدي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

أربي إم إي ليمتد - فرع قطر
ل أغراض التعريف فقط

بيان الربح أو الخسارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر،	
		٢٠٢٢	٢٠٢١
	إيضاح	ريال قطري	ريال قطري
صافي الايرادات من الموجودات المالية	١٥	٤,١٨٣,٧٣٦	٨,٨٩٢,٠٦٨
إيرادات إيجار من الاستثمار العقاري	٥	٢,٢٢٣,٠٠٠	١,٨٢٤,٠٠٠
خسارة القيمة العادلة من إعادة تقييم الاستثمار العقاري	٥	(٣,٠٤٤)	(٢٥٦,٣٥٠)
إجمالي الأيرادات		٦,٤٠٣,٦٩٢	١٠,٤٥٩,٧١٨
مصاريف عمومية وإدارية	١٦	(٥,٢٠١,٦٣١)	(٥,٣٢٠,٦٤٢)
استهلاك ممتلكات ومعدات		(٢٣,٦٥٠)	(١٤,٠٠٩)
إجمالي المصروفات		(٥,٢٢٥,٢٨١)	(٥,٣٣٤,٦٥١)
إيرادات أخرى		٥٩٧,٤٩٦	٢٧٠,٤٥٧
مكافأت أعضاء مجلس الأدارة	١١	--	(٤٠٠,٠٠٠)
صافي ربح السنة		١,٧٧٥,٩٠٧	٤,٩٩٥,٥٢٤
العائد الأساسي والمخفف على السهم	١٧	٠.٠٠٦	٠.٠١٦

أر بي إم إي ليمتد - فرع قطر
ل أغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر،	
		٢٠٢٢	٢٠٢١
	إيضاح	ريال قطري	ريال قطري
صافي ربح السنة		١,٧٧٥,٩٠٧	٤,٩٩٥,٥٢٤
الدخل الشامل الأخر:			
بنود لا يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة خلال فترات لاحقة:			
صافي (خسائر)/ أرباح القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة – من خلال الدخل الشامل الآخر		(٢٨,٠٣٣,٢٩٩)	٥,٩٥٩,٨٥١
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة– من خلال الدخل الشامل الأخر	٧ (ج)	٢٨٦,١٨٢	٤٨٩,١٥٥
إجمالي (الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة	٧ (أ)	(٢٧,٧٤٧,١١٧)	٦,٤٤٩,٠٠٦
إجمالي (الخسارة الشاملة)/ الدخل الشامل للسنة		(٢٥,٩٧١,٢١٠)	١١,٤٤٤,٥٣٠

أر بي إم إي ليمتد - فرع قطر
ل أغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة/ (خسائر متراكمة)	صافي حقوق الملكية
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٢٤٣,٠٤١	(٥٦,٥٠٧,٦٥٦)	٢٨,٢٥٦,٤٦٢	٣٠٨,٩٩١,٨٤٧
تعديلات متعلقة باستثمارات في شركات زميلة – إيضاح (٦.٢)	--	--	(٩,٧٥٦)	(٢٧,٣٥٣,٩٥٦)	(٢٧,٣٦٣,٧١٢)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ (معدلة)	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٢٤٣,٠٤١	(٥٦,٥١٧,٤١٢)	٩٠٢,٥٠٦	٢٨١,٦٢٨,١٣٥
صافي ربح السنة	--	--	--	٤,٩٩٥,٥٢٤	٤,٩٩٥,٥٢٤
الدخل الشامل الآخر	--	--	٦,٤٤٩,٠٠٦	--	٦,٤٤٩,٠٠٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	٦,٤٤٩,٠٠٦	٤,٩٩٥,٥٢٤	١١,٤٤٤,٥٣٠
محول إلى الاحتياطي القانوني	--	٤٩٩,٥٥٢	--	(٤٩٩,٥٥٢)	--
صافي أرباح محققه من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر معاد تصنيفها إلى الأرباح المدورة – إيضاح ٧ (ج)	--	--	(٤٨٩,١٥٥)	٤٨٩,١٥٥	--
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية– إيضاح (١١)	--	--	--	(١٢٤,٨٨٨)	(١٢٤,٨٨٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٤٢,٥٩٣	(٥٠,٥٥٧,٥٦١)	٥,٧٦٢,٧٤٥	٢٩٢,٩٤٧,٧٧٧
تعديلات متعلقة باستثمارات في شركات زميلة – إيضاح (٦.٢)	--	--	--	(٤,٧٧٧,٧٠٤)	(٤,٧٧٧,٧٠٤)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ (معدلة)	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٤٢,٥٩٣	(٥٠,٥٥٧,٥٦١)	٩٨٥,٠٤١	٢٨٨,١٧٠,٠٧٣
صافي ربح السنة	--	--	--	١,٧٧٥,٩٠٧	١,٧٧٥,٩٠٧
الخسارة الشاملة الأخرى	--	--	(٢٧,٧٤٧,١١٧)	--	(٢٧,٧٤٧,١١٧)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	--	--	(٢٧,٧٤٧,١١٧)	١,٧٧٥,٩٠٧	(٢٥,٩٧١,٢١٠)
محول إلى الاحتياطي القانوني	--	١٧٧,٥٩١	--	(١٧٧,٥٩١)	--
صافي أرباح محققه من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر معاد تصنيفها إلى الأرباح المدورة – إيضاح ٧ (ج)	--	--	(٢٨٦,١٨٢)	٢٨٦,١٨٢	--
توزيعات أرباح مدفوعة – إيضاح (١٤)	--	--	--	(٣,١٥٠,٠٠٠)	(٣,١٥٠,٠٠٠)
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية – إيضاح (١١)	--	--	--	(٤٤,٣٩٨)	(٤٤,٣٩٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٩٢٠,١٨٤	(٧٨,٥٩٠,٨٦٠)	(٣٢٤,٨٥٩)	٢٥٩,٠٠٤,٤٦٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

أر بي إم إي ليمتد - فرع قطر
ل أغراض التعريف فقط

شركة قطر و عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة – دولة قطر

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر،	
		٢٠٢٢	٢٠٢١
الأنشطة التشغيلية:	إيضاح	ريال قطري	ريال قطري
ربح السنة		١,٧٧٥,٩٠٧	٤,٩٩٥,٥٢٤
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك ممتلكات ومعدات		٢٣,٦٥٠	١٤,٠٠٩
إيرادات فوائد	١٥	(١٨٥,٣٧٢)	(١٢٩,٢٠٠)
خسائر من إعادة تقييم استثمار عقاري	٥	٣,٠٤٤	٢٥٦,٣٥٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٠	١٣٥,٠٠٣	١٣٨,٣٨٥
خسائر غير محققة من إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٥	٢,٠٣٦,٢٠٧	١٩,٦٨٥
صافي ربح من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٥	(١,٨٧٢,٩٥٦)	(٤,٧٠٤,٦٤٠)
		١,٩١٥,٤٨٣	٥٩٠,١١٣
الحركة في رأس المال العامل:			
ذمم تجارية مدينة وارصدة مدينة أخرى		(٥٧٧,٨٥٠)	٥٤,٤٨٠
ذمم تجارية دائنة وارصدة دائنة أخرى		(٢,٧٩٧,٩٨٦)	(١٨٥,٩٤٠)
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧	(٣٤,١٢٥,٤٤٧)	(٢١,٣٣٤,٣٠٩)
متحصلات من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١١,٠٠٣,٤٢٢	٥,٩٠٤,٣٢٣
شراء موجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٧	(٥٣,٣٦١,٨٩٠)	(١١٩,٥٠٩,٩٣٠)
متحصلات من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		٧٧,٠٣٥,٥٣٥	١١٠,٦٩٦,٠٩٢
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(٩٠٨,٧٣٣)	(٢٣,٧٨٥,١٧١)
الأنشطة الاستثمارية:			
شراء عقارات ومعدات		(١٥,٧٤٨)	(٣٤,٦٧٤)
فوائد مستلمة		١٨٥,٣٧٢	١٢٩,٢٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		١٦٩,٦٢٤	٩٤,٥٢٦
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة	١٤	(٣,١٥٠,٠٠٠)	--
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٣,١٥٠,٠٠٠)	--
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(٣,٨٨٩,١٠٩)	(٢٣,٦٩٠,٦٤٥)
النقد وما في حكمه في ١ يناير،		٢٥,٥٩٠,٦١٤	٤٩,٢٨١,٢٥٩
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر،	٩	٢١,٧٠١,٥٠٥	٢٥,٥٩٠,٦١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

أرنست ام اي لميتد - فرع قطر
لأغراض التعريف فقط

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١ الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

شركة قطر وعمان للاستثمار ("الشركة") هي شركه مساهمة قطرية عامة مسجلة في دولة قطر وتزاول نشاطات استثمارية في دولة قطر وسلطنة عمان. إن الشركة مسجلة تحت السجل التجاري رقم ٣٣٤١١ وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم ٣٧٠٤٨ الدوحة، دولة قطر.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة فيما يلي:

- تقديم الدعم اللازم للشركاتها الزميلة
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لنشاطها وفقا للقوانين المعمول بها
- إدارة المشاريع التجارية
- المشاركة في إدارة الشركات التابعة وتقديم الدعم اللازم لها
- الاستثمار في الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية
- تملك والتجارة في براءات الاختراع والأعمال التجارية والامتيازات
- تقديم الخدمات الصناعية
- الاستثمار العقاري، ويشمل بناء وبيع وشراء وتشغيل العقارات
- خدمات التسويق العامة

تم اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة وتمت الموافقة على إصدارها بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣.

٢ أسس الإعداد

(أ) فقرة الإلتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) المنطبقة على الشركات التي تقدم تقاريرها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتوافق البيانات المالية مع المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). كما أن البيانات المالية معدة وفقاً للنظام الأساسي للشركة ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، المعدل بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات العقارية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري وهو العملة الوظيفية للشركة، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية قامت الإدارة بوضع تقديرات وأحكام تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ ذات الصلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الصادر عنها التقرير. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المصاحبة لها على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتعديلات على التقديرات مستقبلياً.

المعلومات حول المجالات التي توجد بها درجة عالية من عدم اليقين حول التقديرات التي ينتج فيها عن الإفتراضات والتقديرات مخاطر هامة لأجراء تعديلات كبيرة على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية كما يلي:

٢ أسس الإعداد (تتمة)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩)

أدى استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩) إلى زيادة عدم اليقين في التقدير عند إعداد هذه البيانات المالية.

في شهر مارس ٢٠٢٠، قامت منظمة الصحة العالمية بإعلان فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كجائحة، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية على مستوى العالم. وأعلنت السلطات الحكومية في دولة قطر عن تدابير دعم متنوعة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة نتيجة لهذه الجائحة. تراقب الشركة الوضع عن كثب وقد قامت إدارة الشركة باتخاذ تدابير لمواصلة التشغيل مع الحد الأدنى من الاضطرابات، ولديها أيضاً خطة إدارة المخاطر لإدارة الاضطرابات المحتملة في المستقبل.

نتيجة لوجود حالة من عدم اليقين حول هذا الوضع، قامت إدارة الشركة بإعادة النظر في تقديراتها وإعادة افتراضاتها وممارسات أهداف إدارة المخاطر، وأخذت بالإعتبار الآثار المحتملة للتقلبات الجارية في تحديد المبالغ المالية للشركة المفصح عنها للموجودات المالية وغير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الإستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة، كما أنها مقتنعة بإن لدى الشركة الموارد التي تمكنها من مواصلة العمل بالمستقبل القريب. قامت الشركة بتحقيق أرباح، كما أن لديها موجودات صافية موجبة (حقوق ملكية) ورأس مال عامل كما في نهاية السنة. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية شكوك مادية من الممكن أن تضفي شك على قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. وعليه يتم الإستمرار في إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الإستمرارية.

استمرت الشركة بمراقبة الوضع عن كثب وقامت إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات لإدارة الاضطرابات المحتملة على أعمال الشركة التي قد يتسبب فيها تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أعمال الشركة وعملياتها وأدائها المالي في المستقبل.

إستهلاك ممتلكات ومعدات

يتم إستهلاك بنود الممتلكات والمعدات وفقاً أعمارهم الإنتاجية الفردية المقدرة. يستند تحديد الأعمار الإنتاجية على الإستخدام المتوقع للأصل، الوجود والتقادم الفعلي، والتقادم التقني أو التجاري، وأثارهم على نسبة الإستهلاك االسنوية المعترف بها على الربح أو الخسارة. تقوم الإدارة بالمراجعة السنوية للقيم المتبقية والأعمال الإنتاجية لهذه الأصول. يمكن تعديل نسبة الإستهلاك المستقبلية بشكل كبير عندما تعتقد الإدارة بوجود إختلاف في الأعمار الإنتاجية و/ أو القيم المتبقية من التقديرات السابقة. لم يتم إعتبار أي من هذه التعديلات ضرورياً بنهاية السنة الحالية أو السنة المقارنة.

إنخفاض قيمة الممتلكات والمعدات

يتم مراجعة القيم الدفترية للممتلكات والمعدات الشركة بكل تاريخ تقرير لتحديد ما إن كان هناك أية إشارة على إنخفاض القيمة. تتطلب عملية تحديد كون الشيء منخفض في قيمته إجراء بعض الأحكام. كما في تاريخ التقرير لم تحدد الإدارة أي دليل من خلال التقارير الداخلية تشير إلى وجود إنخفاض في قيمة الأصل أو فئة من موجودات.

تصنيف العقارات المؤجرة – الشركة فيها مؤجر

دخلت الشركة في عقود إيجار لعقاراتها التجارية لمحفظة استثماراتها العقارية حددت الشركة بناء على التقييم وأحكام وشروط الترتيبات، مثل شرط الأيجار التي لا يكون جزءاً مهماً من الحياة الأقتصادية للعقار التجاري والقيمة الحالية على الأقل لدفعات الأيجار والتي لا تتعدى بشكل جوهري للقيمة العادلة للعقار التجاري والتي تبقي كافة المخاطر المهمة والتعويض عن ملكية هذه العقارات وقيد العقود كأيجارات تشغيلية.

٢ أسس الإعداد (تتمة)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

إعادة تقييم الاستثمارات العقارية

تظهر الشركة القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، كما يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية، يتم استخدام منهجية تقييم مبنية على نموذج خصم التدفقات النقدية، حيث يوجد نقص ببيانات السوق المقارنة بسبب طبيعة العقارات. قامت الشركة بتعيين مقيم مستقل معتمد يملك المؤهلات المهنية في تقييم العقارات من حيث قيمتها العادلة كما في ١ يناير و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تحديد فيما إذا كان العقد يشير، أو يشمل إيجار – الشركة فيها مستأجر

ان الشركة تقوم بتحديد فيما إذا كان العقد يشير إلى، أو يتضمن، إيجار إذا ما كان العقد يشير إلى الحق بالسيطرة على إستخدام أصل محدد، تحدد قيمته أخذه بالأعتبار فيما إذا كانت الشركة لها الحق بالحصول بشكل جوهري على كافة الفوائد الأقتصادية من إستخدام موجود محدد من خلال فترة الأستخدام ولها الحق في توجيه حق إستخدام موجود محدد خلال فترة الأستخدام.

تحديد شروط الأيجارات – الشركة فيها مستأجر

عند تحديد شروط الإيجارات، تأخذ الأدارة بالأعتبار كافة الحقائق والظروف التي تخلق حافز أقتصادى لأستخدام الحق لحرية الأختيار، أو لا تستخدم حق نهائي لحرية الأختيار. تمديد حق الأختيارات (أو الفترات بعد إنهاء الأختيارات) تتضمن فقط شروط الإيجارات فيما إذا كانت الأيجارات معقولة للتأكد من التمديد (او لا يتم أنهائها). يتم إعادة التقييم فيما إذا كانت شروط الأيجار إذا تم الأستخدام فعلياً (أو لم يتم الأستخدام) أو أصبحت الشركة ملزمة بالأستخدام (أو غير مستخدمة) لها. أن تقييم التاكيد المعقول لذلك يتم مراجعته في حالة حدوث أمر مهم أو تم حدوث تغيرات مهمة في الظروف، التي تؤثر على التقييم وذلك من خلال سيطرة المستأجر.

فيما يلي أهم العوامل الأكثر خاصية بالعادة:

- إذا كان هناك جزاءات مادية لإنهاء العقد (أو عدم تمديده) تكون الشركة متيقنة بشكل معقول من التمديد (أو عدم الأنهاء).
- إذا كان من المتوقع وجود تحسينات مهمة على العين المستأجره تؤثر على القيمة المتبقية لها، تكون الشركة في وضع يقين معقول للتمديد (أو عدم الأنهاء).
- خلافاً لذلك، فإن الشركة تأخذ بالأعتبار عوامل أخرى متضمنة الفترة التاريخية للأيجار، والتكلفة وفترة أنقطاع العمل، فإن المطلوب موجودات إيجار لتحل محل الأصل المؤجر.

تقييم الاستثمارات غير المدرجة

يستند تقييم الأسهم غير المدرجة في العادة إلى واحد مما يلي:

- المعاملات السوقية الحديثة بالسوق؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ '
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وخصائص مخاطر مماثلة؛
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة استخدام قدر كبير من الأحكام والتقديرات.

٢ أسس الإعداد (تتمة)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

تقدير المبلغ القابل للدفع وفقاً لضمان القيمة المتبقية – الشركة كمستأجر

الشركة المستأجرة تقوم بتقدير مبدئي وتعترف بالمبالغ المطلوبة المتوقعة بموجب ضمانات القيمة المتبقية (إن وجدت) كجزء من التزامات الإيجار. بشكل نموذجي، القيمة المتبقية للدفع للأيجار بتاريخ بدء العمل تساوى أو أعلى من القيمة المضمونة.

وهكذا فإن الشركة لا تتوقع أن تدفع أي شيء بموجب الضمانات بتاريخ نهاية كل فترة صادر عنها تقرير، فإن القيمة المتبقية المتوقعة يتم مراجعتها لتعكس القيمة المتبقية المنجزة عن الموجودات المقارنة والتوقعات عن الأسعار المستقبلية.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخري

تقوم الشركة بإستخدام مصفوفة لاحتساب مخصص الخسائر الأئتمانية للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم إجراء إختبار لإنخفاض القيمة من جانب الإدارة. تستند معدلات المخصص على أيام متأخرات السداد لمجموعة متعددة من قطاعات العملاء التي تحتوي على سلوك خسارة متشابه (مثل التواجد الجغرافي، نوع المنتج، نوع وتصنيف العميل، والتغطية بواسطة خطابات الإئتمان ونماذج أخرى للضمان).

يستند قالب المخصص بشكل أولي على معدلات العسر المالي التاريخية التي تم ملاحظتها. ستقوم الشركة بتعديل الإطار لتعديل خبرة الخسارة الإئتمانية التاريخية مع المعلومات المستقبلية المتوفرة. بتاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات العسر المالي التاريخية التي تم ملاحظتها، كما يتم تحليل التغييرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم الإرتباط بين معدلات العسر المالي التاريخية التي تم ملاحظتها والأحوال الإقتصادية والخسائر الإئتمانية المتوقعة هو تقييم جوهري. إن مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة حساس بالنسبة للتغيرات في الظروف والأحوال الإقتصادية المتوقعة. من الممكن أن لا تكون خبرة الخسارة الإئتمانية التاريخية للشركة والأحوال الإقتصادية المتوقعة ممثلاً للعسر المالي الفعلي للعميل في المستقبل.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت الإدارة بإحتساب إلتزامات الشركة فيما يخص مكافأة نهاية خدمة الموظفين بناءً على أحكام قانون العمل القطري رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤. لم تقم الإدارة بإجراء تقييم إكتواري كما هو مطلوب حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ "منافع الموظفين" حيث تتوقع أن طريقة التقييم تلك لا ينتج عنها مستوى مختلف بشكل كبير عن المخصص. يتم مراجعة المخصص من قبل الإدارة بنهاية كل سنة، وأي تغيير لإلتزام المكافآت المتوقع بنهاية السنة يتم تعديله في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في بيان الربح أو الخسارة.

المخصصات والمطلوبات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات والمطلوبات الأخرى خلال الفترة فقط إلى المدى الذي تعتبره الإدارة ممكناً بأن يكون هناك تدفق مستقبلي للخارج للأموال الناتجة عن عمليات أو أحداث سابقة مع إمكانية تقدير التدفق النقدي الخارج بشكل موثوق. يتطلب توقيت الإعتراف والقياس ومقدار الألتزام للمطلوبات تطبيق أحكام على الحقائق والظروف القائمة، والتي من الممكن أن تخضع للتغيير. بما أنه من الممكن حدوث تدفقات نقدية فعلية للخارج في سنوات لاحقة، فإنه يتم مراجعة القيمة الدفترية للمخصصات والمطلوبات بشكل منتظم وتعديلها لتأخذ في الإعتبار الحقائق والظروف المتغيرة. من الممكن أن يتسبب التغيير في تقدير المخصص أو الإلتزام المعترف بهما بنشؤ حركات مدينة أو دائنة على الربح أو الخسارة التي تخص الفترة التي يحدث فيها التغيير.

٢ أسس الإعداد (تتمة)

(هـ) تطبيق المعايير الدولية الجديدة والمعدلة والتحسينات على المعايير

هـ-١) التعديلات على المعايير والتحسينات على المعايير التي أصبحت سارية المفعول في السنة الحالية:

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للسنة الحالية تتماشى مع تلك المتبعة في إعداد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ باستثناء تطبيق بعض التعديلات والتحسينات على المعايير سارية المفعول خلال السنة.

إن سياسات وأهداف إدارة المخاطر المالية للشركة تتناسب مع تلك المفصح عنها في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

قامت الشركة بتطبيق المعايير المعدلة عند إعداد البيانات المالية للشركة. لم ينتج عن تطبيق التحسينات على المعايير التالية والمعايير المعدلة تغييرات في صافي أرباح أو حقوق ملكية الشركة المفصح عنها سابقاً.

تاريخ السريان	الوصف
١ يناير ٢٠٢٢	• امتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦). • العقود غير المجدية- تكلفة الالتزام بالعقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)). • التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠ (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١)). • العقارات والآلات والمعدات: متحصلات قبل الاستخدام (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)). • المرجع الخاص بالإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)).

هـ-٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات المصدرة ولم تصبح سارية المفعول بعد

تم الإفصاح أدناه عن المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

١ يناير ٢٠٢٣	• تصنيف المطلوبات إلى متداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١)). • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) "عقود التأمين" والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية: عقود التأمين. • تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)). • الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسات رقم (٢) المتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية). • الضرائب المؤجلة ذات الصلة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)).
لم يتم تحديد تاريخ السريان بعد	• التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): المبيعات أو المساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروع مشترك

٣ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الأساسية التي طبقتها الشركة في إعداد هذه البيانات المالية تم بيانها أدناه. تم تطبيق السياسات المحاسبية بشكل منتظم على كل من السنتين المعروضتين في هذه البيانات المالية، إلا إذا تم تحديد غير ذلك.

أ) الممتلكات والمعدات

الإعتراف والقياس

يتم الإعتراف ببنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة في تدني القيمة.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل. البرمجيات المشتراة والتي تشكل جزءً مكملاً لوظيفة المعدة ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدة.

لو كانت لأجزاء هامة من بنود الممتلكات والمعدات ولها أعمار إنتاجية مختلفة، عندها تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات.

النفقات اللاحقة

تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط لو كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مصاحبة للنفقات سوف تتدفق على الشركة.

الإستهلاك

يتم احتساب الإستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمها الباقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره ويتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية والسنة المقارنة كما يلي:

تحسينات المباني المؤجرة	٣	سنوات
المعدات المكتبية	٣	سنوات
الأثاث	٣	سنوات
برمجيات الحاسوب	٣	سنوات

تتم مراجعة طرق الأستهلاك والقيم الباقية والأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات في تاريخ كل تقرير وتعديلها إن كان ذلك لازماً.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف ببند من الممتلكات والمعدات عند استبعاده أو عندما لا تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استخدامه. أي أرباح أو خسائر ناشئة عن استبعاد بنود الممتلكات والمعدات يتم تحديدها بمقارنة متحصلات استبعادها مع قيمها الدفترية ويتم الإعتراف بها بالصافي من خلال الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) الاستثمارات العقارية

يتم الأعتراف بالاستثمار العقاري مبدئياً بتكلفة الأقتناء متضمنة أية تكاليف للمعاملة وتقاس فيما بعد بالقيمة العادلة والتي تمثل قيمة السوق المتداول المحدد سنوياً من قبل مقيمين خارجيين. يتم الأعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

أى أرباح أو خسائر ناشئة عن أستبعاد استثمارات عقارية (محتسبة على أساس الفرق بين المتحصلات من بنود تم استبعادها وصافي قيمتها الدفترية) يتم الأعتراف بها بالربح أو الخسارة.

إيراد الأيجار من الأستثمارات العقارية يتم الأعتراف به كأيرادات إيجار وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. حوافز الإيجار الممنوحة يعترف بها كجزء مكمل لمجموع الإيجار على مدى فتره الإيجار.

ج) الاستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي يكون للشركة فيها تأثير هام. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

تتم المحاسبة عن استثمارات الشركة في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الشراء في حصة الشركة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم تحقيق الخسائر الزائدة على تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة في حال تكبد الشركة لالتزامات بالنيابة عن الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم إدراجها ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اطفائها.

يعكس بيان الربح أو الخسارة حصة الشركة من نتائج عمليات الشركات الزميلة. عندما يكون هناك تغير كان قد تم تحقيقه مباشرة في حقوق الملكية للشركات الزميلة، تحقق الشركة حصتها من التغير في بيان حقوق الملكية، عند الاقتضاء. الارباح والخسائر غير المحققة الناتجة من العمليات بين الشركة والشركات الزميلة تم استبعادها بقدر حصة الشركة في الشركة الزميلة.

يظهر إجمالي حصة الشركة في الربح أو الخسارة من الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة بخلاف الربح التشغيلي، يمثل الربح أو الخسارة بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كان من الضروري تحقيق خسائر الانخفاض لاستثماراتها في الشركات الزميلة. في كل تاريخ للبيانات المالية، تقوم الشركة بتبيان وجود دليل على الانخفاض للاستثمارات في الشركات الزميلة.

في حالة وجود دليل كهذا، تقوم الشركة باحتساب قيمة الانخفاض وهو الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة وقيمتها الدفترية، ومن ثم تعترف بالخسارة في بيان الربح أو الخسارة.

عند فقدان التأثير الهام على الشركات الزميلة، تقوم الشركة بقياس وإدراج أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إدراج أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند خسارة التأثير الهام أو السيطرة المشتركة، ويتم تسجيل القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها والمتحصلات من الاستبعاد في بيان الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي عقد يشير إلى أصل مالي لمنشأة ومطلوب مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المشتقة – الاعتراف المبدئي والألغاء.

تقوم الشركة بتصنيف موجوداتها المالية غير المشتقة، بأعتراف مبدئي، مقاصة لاحقاً بالتكلفة المطفأه (الذمم المدينة والنقد)، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، (الأستثمار في أسهم)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (الأستثمار في أسهم).

تقوم الشركة بتصنيف مجموعة مطلوباتها المالية غير المشتقة كمجموعات مطلوبات مالية (الذمم الدائنة). لا تحتفظ الشركة بمشتقات أدوات مالية.

ان تصنيف الموجودات المالية على اساس الأعتراف المبدئي يعتمد على الشروط التعاقدية للتدفقات النقدية وعلى نموذج أعمالها لأدارة الموجودات المالية. باستثناء الذمم المدينة التي لا تتضمن أمور مالية مهمة أو كتلك التي تقوم الشركة بالتطبيق العملي المناسب، تقوم الشركة بالقياس المبدئي للأصل مالي بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة، في حالة أن الموجود المالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية المدينة والتي لا تشتمل على أمور مالية مهمة والتي تقوم الشركة بالتطبيق العملي المناسب يتم قياسها بسعر المعاملة التي تم تحديدها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥). من أجل الأعتراف والقياس لموجود مالي بالتكلفة المطفأه أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بحاجة لتؤدى الى التدفقات النقدية والتي هى فقط المدفوعات من أصل المبلغ والفائده (SPPI) على المبلغ الأصلي القائم. ان هذا التقدير مشار إليه كاختبار (SPPI) ويتم تنفيذه على مستوى الأداة.

ان نموذج أعمال الشركة لأدارة الموجودات المالية تشير إلى كيفية إدارة موجوداتها المالية من أجل أنتاج تدفقات نقدية. ان نموذج الأعمال هذا يحدد فيما إذا التدفقات النقدية سوف تنتج من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، ببيع الموجودات المالية، أو كلاهما.

تقوم الشركة بالاعتراف بالموجودات المالية بتاريخ نشأتها. يتم الأعتراف المبدئي بالمطلوبات المالية بتاريخ المتاجرة.

تقوم الشركة بألغاء الأعتراف بأصل مالي عندما تكون حقوق التعاقد للتدفقات النقدية من تاريخ زوال الأصل، أو تحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة والتي يتم بشكل جوهرى جميع المخاطر والجزاءات لملكية الأصل المالي قد تم تحويلها، او ان لا يتم تحويلها أو تبقى بشكل جوهري جميع المخاطر والجزاءات للملكية ولا تبقى رقابة على الأصل المحول. أية فوائد في مثل الغاء الموجودات المالية التي تنتج او تبقى بالشركة يتم الأعتراف بها كأصل منفصل أو مطلوب.

تقوم الشركة بألغاء المطلوب المالي عندما تكون الألتزامات التعاقدية قد تم نزعها او ألغائها، أو منتهية.

يتم عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وصافي المبلغ يتم عرضه في بيان المركز المالي عندما، وفقط عندما تكون الشركة لها الحق القانوني بمقاصة المبالغ وتنوى اما تسويتها على اساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت.

الموجودات المالية غير المشتقة – القياس
بالتكلفه المطفأه

ان هذه الموجودات يعترف بها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً لها مباشرة أي معاملات بالتكلفة خاصة بها. الموجودات المالية بالتكلفة المطفأه يتم قياسها لاحقاً بأستخدام طريقة معدل الفائدة الساري (EIR) والخاضع لانخفاض القيمة. الأرباح والخسائر يتم الأعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يتم الغاء الأعتراف بالموجودات، معدلة أو منخفضة القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية (تتمة)

على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقيق المبدئي يجوز للشركة أن تختار بدون رجعة (لكل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية كأدوات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. لا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في حال كان الاستثمار في أداة الملكية محتفظ به للمتاجرة.

تقاس الاستثمارات في أدوات الملكية من خلال الدخل الشامل الأخر مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة، ولاحقاً تقاس بالقيمة العادلة وتحقق الأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في إحتياطي القيمة العادلة المتراكم. عندما يتم استبعاد الموجودات فإن الأرباح والخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة لا يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة ولكن يعاد تصنيفها في الأرباح المدورة.

يتم تحقيق توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة عندما ينشأ حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح، إلا إذا كانت توزيعات الأرباح تمثل بوضوح مبالغ مستردة كجزء من تكلفة الاستثمار. يتم تحقيق توزيعات الأرباح المكتسبة في الربح أو الخسارة وتدرج تحت "ايرادات الاستثمار".

بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تحقيق الموجودات المالية ويلغي تحقيقها في تاريخ المتاجرة عندما يتم بيع أو شراء الأصل المالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الموجودات المالية خلال إطار زمني ينشأ بناءً على حالة السوق ذي الصلة. تقاس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كبنود مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا إذا قامت الشركة بتخصيص استثمار لا يحتفظ به للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى عند التحقيق المبدئي كما هو موضح أدناه.

تقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس للقيم المدرجة في الربح أو الخسارة. وتدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في الربح أو الخسارة في بند "ايرادات الاستثمار" في بيان الربح أو الخسارة. القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في سوق مالي ملحوظ يتم تحديدها من خلال الرجوع إلى أفضل أسعار بالسوق عند نهاية التداول في تاريخ التقرير.

المطلوبات المالية غير المشتقة – القياس

مطلوبات مالية أخرى

جميع المطلوبات المالية يتم الأعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة المطلوبات المالية الأخرى، بالصافي من تكلفة المعاملات المباشرة الموزعه. المطلوبات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بأستخدام طريقة معدل الفائدة الساري (EIR). عند إلغاء الاعتراف بالموجودات أو تعديلها يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الربح أو الخسارة

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) انخفاض القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

الموجودات المالية يتم تقيمها بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي لأنخفاض القيمة.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية ما يلي:

- تعثر أو تقصير من جهة المدين.
- إعادة جدولة المبلغ المستحق للشركة وفقاً للشروط التي لم تقم الشركة أخذها بالأعتبار.
- مؤشرات على أن المدين سيدخل في حالة أفلاس، أو
- بيانات ظاهرة تشير إلى أن هناك نقص بالقياس بخصوص التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة الموجودات المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأه

تتضمن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفه المطفأه من الذمم المدينة التجارية والنقد لدى البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومخصص الخسائر يتم قياسها وفقاً لكل من الأسس التاليه:

- الخسائر الائتمانية المتوقعه لمده ١٢ شهر: أن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الأفتراضية التي من الممكن حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير.
- الخسائر الأئتمانية المتوقعة خلال فترة الائتمان: هى الخسائر الأئتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الأفتراضية المحتملة خلال العمر المتوقع للأداه المالية.

إختارت الشركة قياس مخصص خسائر الذمم المدينة التجارية، موجودات العقود، وكافة ذمم الإيجار التي تنتج من المعاملات التي تكون من خلال نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) بمبلغ يساوي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة الإئتمان.

عند تحديد مخاطر الإئتمان للأصل مالي زاد بصورة مهمة منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة، تأخذ الشركة بالإعتبار معلومات مؤيده ومعقولة خاصة ومتوفرة بدون جهد ولا تكلفة. أن هذا يتضمن كل من معلومات الكمية والنوعية والتحليلات، على أساس الخبرة التاريخية والمعلومات حول تقييم مخاطر الإئتمان والنظرة المستقبلية للمعلومات.

تفترض الشركة بأن مخاطر الإئتمان على أصل مالي قد زاد بصورة مهمة إذا كانت الفترة المستحقة لأكثر من ٣٦٥ يوم. تعتبر الشركة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- يكون من المرجح أن يسدد عميل إلتزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل، دون لجوء الشركة لإجراءات مثل تحصيل الضمان المستحق (إن كانت تحتفظ بأي ضمان).
- يكون الأصل المالي مستحق السداد لفترة تزيد عن ٣٦٥ يوم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المحتملة المرجحة لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها) يتم خصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) انخفاض القيمة (تتمة)

الموجودات المالية منخفضة القيمة الأئتمانية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير، بتقييم الموجودات المالية الظاهرة بالتكلفة المطفأه.

يعتبر أصل مالي أنه "منخفض القيمة الأئتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل المالي.

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية (الممتلكات والمعدات والعقارات الأستثمارية) لتحديد فيما إذا كان هناك أى مؤشر على أنخفاض قيمتها، وفي حالة وجود مثل ذلك المؤشر عندها يتم تقدير القيمة القابلة للأسترداد لذلك الأصل لأغراض أختبار أنخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات معاً في مجموعات موجودات أصغر تنتج تدفقات نقدية داخلة من الأستخدام المستمر وذلك بصورة مستقلة على نحو كبير عن التدفقات النقدية الداخلة للموجودات الأخرى او الوحدات المنتجة للنقد.

القيمة القابلة للأسترداد للأصل أو لوحدة منتجة للنقد هى قيمته قيد الأستخدام وقيمتة العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكبر. تستند القيمة قيد الأستخدام إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة إلى قيمتها الحالية بأستخدام معدل الخصم لما قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الأعتراف بخسائر الأنخفاض في القيمة في الحالة التي تزيد فيها القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للأسترداد. يتم الأعتراف بخسائر الأنخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تخصيصها لتخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد وذلك على أساس التناسب.

يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط للمدى التي تكون فيها القيمة الدفترية للأصل لا تزيد عن القيمة الدفترية التي يتم تحديدها بالصافي من الاستهلاك، في حالة عدم وجود الاعتراف بخسارة تدني القيمة.

و) النقد وما فى حكم النقد

يشتمل النقد وما فى حكم النقد فى بيان المركز المالي على النقد لدى البنوك وبالصندوق والوادئع قصيرة الأجل المستحقة خلال ثلاثة أشهر أو أقل. لأغراض بيان التدفقات النقدية يشتمل النقد وما فى حكم النقد على النقد والودائع قصيرة الأجل كما سبق ذكره بعد خصم حسابات السحب على المكشوف

(ز) رأس المال

الأسهم العادية للشركة تم تصنيفها كحقوق ملكية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح) مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

تقوم الشركة بتكوين مخصص لمنافع نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وفقا لشروط قانون العمل القطري، وقانون الموارد البشرية القطري رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ واى تعديلات لاحقه عليه. تستحق هذه المنافع إستنادا الى الرواتب النهائية للموظفين، وعدد سنوات الخدمة شريطة إكمال حد أدني من الخدمة. يتم إحتساب مخصص للتكاليف المتوقعه لهذه المنافع على مدى فترة العمل.

ط) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون:

- لدى الشركة إلتزام (قانوني أو استدلالي) النتيجة لحدث سابق ;
- من المحتمل ان يطلب تدفقات نقدية خارجة للمنافع الاقتصادية لسداد هذا الالتزام ; و
- من الممكن إجراء تقدير موثوق به للمبلغ المطلوب للالتزام.

يتم تحديد المخصصات من خلال خصم القيمة الحالية للنفقات المستقبليه المتوقعه لتسوية الالتزام بإستخدام معدل خصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للمطلوب.

تتم مراجعة المخصصات سنويا لتعكس أفضل التقديرات الحالية للنفقات المطلوبة لسداد الالتزامات.

ي) تحقيق الإيرادات

ايرادات توزيعات الأرباح

يتم تحقيق إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما ينشأ حق الشركة في استلام الدفعات.

إيرادات الفوائد

تستحق ايرادات الفوائد على أساس دوري بالرجوع إلى أصل المبلغ المستحق القائم ويطبق سعر الفائدة الفعلي، وهو السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المستقبلية من خلال الأعمار الانتاجية المتوقعة للموجودات المالية وحتى صافي القيمة الدفترية للموجودات.

ايرادات الايجار

إيرادات الايجار تنشأ من الايجار من عقار استثماري وتحتسب على اساس القسط الثابت على مدى فترة الايجار. يتم الاعتراف بالايجار التشجيعى الممنوح كجزء مهم من اجمالى ايرادات الايجار على مدى فترة الايجار.

إيراد الايجار من عقارات اخرى تدرج ضمن الايرادات الاخرى.

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) – الإيرادات من العقود مع العملاء لتحميل الناتج في العقد لكل من الأيجار وغير الايجار كجزء أساسي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك) الإعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالمصاريف في بيان الربح او الخسارة عندما يكون هناك نقص بالفوائد الاقتصادية المستقبلية والمتعلقة بالنقص فى أصل أو زيادة فى مطلوب ينتج عن ذلك ويمكن قياسها على نحو موثوق به.

يتم الاعتراف بالمصروف مباشرة فى الربح او الخسارة عندما يكون المصروف لا ينتج اى فوائد اقتصادية مستقبليه، او عندما، والى المدى، بأن الفوائد الاقتصادية المستقبلية لا يتم التحفظ بشأنها او التوقف عن التحفظ بخصوص الاعتراف بها فى بيان المركز المالى كأصل، كما هو الحال فى انخفاض قيمة الأصل.

ل) الإيجارات

تأخذ الشركة بالإعتبار فيما إذا كان العقد يحتوي على أو يتضمن إيجار. يُعرف الإيجار كعقد، أو جزء من عقد، ينقل حق استخدام أصل (الأصل المعين) لفترة من الزمن بمراعاة القيمة التبادلية.

لتطبيق هذا التعريف، تقوم الشركة بالتقييم فيما إذا كان العقد يفي بالتقييمات المهمة الثلاث والتي إما:

- العقد يتضمن أصل محدد، والتي فيما إذا كان مذكور صراحة في العقد أو مذكور ضمناً ومحدد بالوقت عند إتاحة الأصل للشركة
- للشركة الحق بالحصول بشكل جوهري على كل الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل المعرف خلال فترة الاستخدام، مع الأخذ في الإعتبار حقها من خلال النطاق المحدد للعقد
- للشركة الحق بتوجيه مباشر استخدام الأصل المحدد خلال فترة الاستخدام.

تقوم الشركة بتقييم فيما إذا كان لها الحق بتوجيه "كيف ولأي غرض" يتم استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام.

الشركة كمستأجر

بتاريخ سريان الأيجار، تعترف الشركة بحق إستخدام الأصل ومطلوب الأيجار في بيان المركز المالي. إن حق إستخدام الأصل يقاس بالتكلفة، والتي تنشأ عند القياس المبدئي لقياس مطلوب الأيجار، كما أن أية تكاليف مبدئية مباشرة تتحقق من الشركة، يتم تقدير تكلفة التفكيك وإزالة الأصل في نهاية الأيجار، وأية مدفوعات إيجار مقدماً بتاريخ بدء الأيجار (بالصافي من أية مبالغ تحفيزية مستلمة).

تقوم الشركة بأستهلاك حق الأستخدام على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء الأيجار مسبقاً لنهاية العمر الأنتاجي لحق إستخدام الأصل أو نهاية شروط الأيجار أيهما أولاً. كما تقوم الشركة بتقييم حق إستخدام الأصل في حالة وجود مؤشرات لأنخفاض القيمة.

بتاريخ سريان الأيجار، تقوم الشركة بقياس مطلوب الأيجار بقيمتة الحالية لدفعات الأيجار غير المسددة حتى ذلك التاريخ، مخصومة بأستخدام معدل الفائده المنصوص عليه في عقد الأيجار فيما إذا كان هذا المعدل متوفر أو على أساس سعر الفائدة علي الأقتراض الإضافي.

دفعات الأيجار المتضمنة في قياس مطلوب الأيجار تتكون من دفعات ثابتة (متضمنة الجوهرية منها)، الدفعات المتغيرة على أساس المعلن عنها أو المعدل، فأن المبالغ المتوقع دفعها تكون قابلة للدفع على أساس القيمة المتبقية المضمونة والدفعات الناشئة من الأختيارات المعقولة المؤكد من تنفيذها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل) الإيجارات (تتمة)

لاحقاً لتاريخ القياس المبدئي، يتم تخفيض المطلوب بالدفعات التي تمت والمضافة لها الفائدة. يتم إعادة قياسها لتعكس أى تعديل بأعادة القياس وفيما إذا كان أية تغيرات بها، في الدفعات الثابتة الجوهرية.

عند إعادة قياس مطلوب الأيجار، فأن التعديل المقابل ينعكس في حق إستخدام الأصل، او في الأرباح والخسائر إذا كان قد تم تخفيض حق الأستخدام الأصل إلى الصفر.

اختارت الشركة احتساب عقود الإيجار قصيرة الأجل والإيجارات لموجودات ذات قيمة منخفضة مستخدمة الطرق العملية الملائمة. بدلاً من الاعتراف بحق استخدام الأصل ومطلوب الإيجار، الدفعات الخاصة بهذه المعترف بها كمصاريف في الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الشركة كمؤجر

إن السياسة المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لم يجر عليها تغيير من الفترة المقارنة. كمؤجر فأن الشركة تصنف إيجاراتها إما أيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يتم تصنيف الأيجارات كأيجار تمويلي إذا كانت تحول بشكل جوهري كل المخاطر والجزاءات العرضية لملكية الموجودات المعنيه، وتصنف كأيجار تشغيلي إذا لم يتم ذلك.

الشركة تكتسب إيرادات إيجار من الإيجارات التشغيلية من أستثمارها العقاري. إيرادات الأيجار يعترف بها على أساس القسط الثابت على مدار عقد الأيجار.

م) المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية خلال السنة إلى العملة الوظيفية للشركة بالأسعار السائده في تواريخ المعاملات.

كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في نهاية السنة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف في تاريخ التقرير. ليس لدى الشركة موجودات ومطلوبات غير نقدية في نهاية السنة. يتم الأعتراف بشكل عام بفروق صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

ن) توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالمطلوبات الخاصة بتوزيعات الأرباح مقابل مبلغ أي توزيعات أرباح معلنة، ويتم التصريح بها بشكل مناسب والمبلغ المخصص في الحساب البنكي المقيّد لتوزيعات أرباح الشركة، في أو قبل نهاية فترة التقرير ولكن لم تتم المطالبة بها من قِبل الشركاء في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. يتم الاعتراف بمطلوبات توزيع الأرباح كمخصص من الأرباح المحتجزة في بيان التغيرات في حقوق الملكية، مع عرض أي مبلغ غير مدفوع ضمن أرصدة دائنة أخرى في بيان المركز المالي.

٤ إدارة المخاطر المالية وإدارة رأس المال

أ) إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر التالية والتي تنشأ من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الإئتمان،
- مخاطر السيولة، و
- مخاطر السوق.

يعرض هذا الايضاح معلومات عن تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، أهداف وسياسات ومعالجات الشركة لقياس وإدارة المخاطر. تم إدراج المزيد من كمية الافصاحات في هذه البيانات المالية.

تولت الإدارة المسؤولية الكاملة عن تأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة. تم إنشاء سياسات إدارة مخاطر الشركة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها الشركة ولرصد المخاطر. يتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتبين التغييرات في أحوال السوق وفي أنشطة الشركة.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد الشركة لخسائر في حالة عجز العميل أو طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. يتأثر تعرض الشركة لمخاطر الإئتمان بشكل رئيسي من قبل الخصائص الفردية لكل طرف مقابل. تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية أقصى تعرض للإئتمان.

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
أرصدة لدى البنوك	**٢١,٦٩٩,٥٠٥**	٢٥,٥٨٨,٦١٤
مطلوب من – شركة دلالة للوساطة	**٧٣٤**	١٠,٣٦١
أرصدة مدينة أخري	**٦١٤,٧٠١**	٤٨٦,٩٣٦
	٢٢,٣١٤,٩٤٠	٢٦,٠٨٥,٩١١

كنتيجة لما سبق، تعتقد الإدارة بأنه ليس هناك مخاطر إئتمان كبيرة على الأرصدة المدينة الأخري كما هو ظاهر ببيان المركز المالي.

نقد لدى البنوك

النقد لدى البنوك للشركة موجود لدى البنوك المصنفة بشكل مستقل من خلال وكالات تقييم إئتماني.

الحسابات البنكية للشركة موجودة لدى بنوك ذات أهلية إئتمانية وسمعة طيبة بمعدلات إئتمان مرتفعة. كنتيجة لذلك، تعتقد الإدارة بأن مخاطر الإئتمان فيما يتعلق بهذه الأرصدة متدنية.

٤ إدارة المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

أ) إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي ستواجهها الشركة في الوفاء بإلتزاماتها المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم تسويتها من خلال سداد النقد أو أصل مالي أخر. إن نهج الإدارة لإدارة السيولة هي التأكيد قدر الإمكان بأنه سيكون لديها سيولة كافية للوفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها، تحت كلاً من الظروف العادية والظروف المشروطة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو الإضرار بسمعة الشركة.

يبين الجدول أدناه ملخص تواريخ الإستحقاق التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للشركة بتاريخ التقرير. لا تحمل المطلوبات المالية للشركة أية فوائد.

	عند الطلب	أقل من سنة	١ – ٥ سنوات	الإجمالي
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة اخرى	--	**٥٠١,٤٩٥**	**١٠,٢١٦,٦٣٤**	**١٠,٧١٨,١٢٩**
الإجمالي	--	**٥٠١,٤٩٥**	**١٠,٢١٦,٦٣٤**	**١٠,٧١٨,١٢٩**

	عند الطلب	أقل من سنة	١ – ٥ سنوات	الإجمالي
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة اخرى	--	١,٢٨٤,٧٦٥	١٢,١٨٦,٩٥٢	١٣,٤٧١,٧١٧
الإجمالي	--	١,٢٨٤,٧٦٥	١٢,١٨٦,٩٥٢	١٣,٤٧١,٧١٧

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغير في أسعار السوق، مثل: أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة. التي تؤثر علي دخل الشركة أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق في حدود مقبولة، مع تحقيق عائد مجزي.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي عندما تسود المعاملات التجارية المستقبلية أو الموجودات المعترف بها أو المطلوبات بعملة غير العملة الوظيفية للشركة. لا تتعرض الشركة لمخاطر كبيرة للصرف الأجنبي حيث تتعامل بشكل رئيسي بالريال القطري، وهي العملة الوظيفية للشركة. المعاملات بالدرهم الإماراتي والدينار الكويتي والدولار الأمريكي والريال العماني والريال السعودي والريال البحريني لا تحمل مخاطر العملات الأجنبية حيث أن هذه العملات مرتبطة بأسعار ثابتة مع الريال القطري. اما المعاملات أو أرصدة العملات الأجنبية الأخرى غير هامة.

٤ إدارة المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

أ) إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة عندما تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار فائدة السوق. لا تحمل الشركة أية موجودات أو مطلوبات تحمل فائدة مرتبطة بأسعار فائدة السوق، دخل الشركة والمصروفات والتدفقات النقدية مستقلين عن التغيرات في أسعار فائدة السوق. لدى الشركة بعض المخاطر الكبيرة لسعر الفائدة للقيمة العادلة تنشأ عن حقيقة أن النقد المتوفر في حسابات بنوك جارية لا تحمل فائدة.

مخاطر أسهم حقوق الملكية

إن استثمارات الشركة في الأسهم المدرجة وغير المدرجة معرضة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن عدم اليقين حول القيم المستقبلية للأوراق المالية. تقوم الشركة بإدارة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع ووضع قيود على أدوات حقوق الملكية بصورة فردية وإجمالية. يتم إعداد تقارير حول محفظة الأسهم وتقديمها إلى الإدارة العليا للشركة بصورة دورية. يقوم مجلس إدارة الشركة بمراجعة واعتماد جميع قرارات الاستثمار في الأسهم.

يوضح الجدول التالي حساسية تأثير التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المدرجة في حقوق الملكية بالمقارنة بتغيرات لمحتملة معقولة في أسعار الأسهم، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار الأسهم مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات الموضحة.

	التغير في مؤشر الملكية	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح أو الخسارة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		**ريال قطري**	**ريال قطري**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	±١٠٪	١٠,٣٨٠,٧٩٨	--
موجودات غير مدرجة – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	±١٠٪	١,١٦٩,٥٥٤	--
موجودات مدرجة – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	±١٠٪	--	٥٥١,٨٠٦

	التغير في مؤشر الملكية	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح أو الخسارة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١		ريال قطري	ريال قطري
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	±١٠٪	١٠,٨٤٣,٣٠٧	--
موجودات غير مدرجة – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	±١٠٪	١,١٦٩,٥٥٤	--
موجودات مدرجة – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	±١٠٪	--	٢,٩٣٥,٤٩٥

٤ إدارة المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(ب) إدارة رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأس مالها للتأكد من أنها قادرة على الإستمرار كمنشأة مستمرة مع الحفاظ على عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الامثل للديون ورصيد حقوق الملكية.

يشتمل رأس المال على رأس المال المدفوع واحتياطي القيمة العادلة والاحتياطي القانوني والأرباح المدورة ويقدر بمبلغ ٢٥٩,٠٠٤,٤٦٥ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٢٩٢,٩٤٧,٧٧٧ ريال قطري).

إلغاء تحقيق الموجودات المالية

يلغى تحقيق الموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) (أي يتم استبعادها من بيان المركز المالي للشركة) في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات، أو
- قيام الشركة بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملة ودون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير و (أ) إما أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنها حولت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في إتفاقيات، تتأكد الشركة ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى أي مدى. عندما لا تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحول أو تحتفظ فعلياً بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحول السيطرة على الموجودات، يتم إدراج الموجودات بقدر استمرار ارتباط الشركة بالموجودات. في هذه الحالة تقوم الشركة أيضاً بتحقيق المطلوبات المرتبطة بها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المرتبطة بها على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها الشركة.

إلغاء تحقيق المطلوبات المالية

يلغى تحقيق مطلوبات مالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو أن يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية جوهرياً، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق مطلوبات جديدة. يتم تحقيق الفرق في القيمة الدفترية في بيان الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هنالك حق قانون ساري المفعول لتسوية المبالغ المحققة وأنه تتوفر الرغبة في التسوية على أساس الصافي، أو أن تحقق الموجودات وتسدد المطلوبات في نفس الوقت.

٤ إدارة المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

تصنيف المتداول وغير المتداول

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي بناء على تصنيف متداول / غير متداول، يكون الأصل متداول عندما:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادلة.
- محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة
- يتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهر بعد فترة التقرير، أو
- نقد أو ما في حكمه مالم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات لمدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

وتصنف الشركة جميع الموجودات الأخرى غير متداولة.

يتم تصنيف المطلوبات المتداولة عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها في دورة التشغيل العادية،
- محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة،
- تكون مستحقة التسوية خلال اثني عشر شهر بعد تاريخ التقرير، أو
- لا يوجد حق غير مشروط تؤخر تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهر بعد تاريخ التقرير.

وتصنف الشركة جميع المطلوبات الأخرى غير متداولة.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي سوف يستلم لبيع موجودات أو يدفع لتحويل إلتزام في معاملة بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة يتم بناء على افتراض أن المعاملة لبيع الموجودات أو لتحويل المطلوبات تحد:

أ) في السوق الرئيسى للموجودات أو المطلوبات، أو
ب) في غياب سوق رئيسية، فتكون في السوق الأفضل بالنسبة للموجودات أو المطلوبات.

يجب أن تكون السوق الرئيسى أو الأفضل يمكن الوصول إليها من قبل الشركة.

يتم قياس القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها متعاملون في السوق عندما يقومون بتسعير موجودات أو مطلوبات، بافتراض أن المتعاملين يتصرفون لمصلحتهم الاقتصادية الخالصة.

إن قياس القيمة العادلة لموجودات غير مالية يأخذ في الاعتبار قدرة المتعاملين بالسوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق استخدام الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها أو عن طريق بيعها لمتعامل آخر بالسوق الذي سيستخدم الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها.

تستخدم الشركة تقنيات التقييم الملاءمة في الظروف التي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بما يزيد استخدام المعطيات الضرورية الواضحة ويقلل استخدام المعطيات غير الواضحة.

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في الأسواق المالية الرسمية وفقاً لأفضل أسعار طلب مسجلة على الموجودات عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها أسواق نشطة، تحدد القيمة السوقية باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو بالرجوع إلى عروض أسعار الوسطاء أو التجار. لتحليل التدفقات النقدية المخصومة، تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بناء على خبرة الإدارة ويستخدم سعر الخصم المعمول به في السوق لأداة مشابهة.

٥ استثمار عقاري

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
كما في ١ يناير	**٤٨,٨٠٤,٠٤٤**	٤٩,٠٦٠,٣٩٤
خسارة القيمة العادلة من إعادة تقييم الاستثمار العقاري	**(٣,٠٤٤)**	(٢٥٦,٣٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر	**٤٨,٨٠١,٠٠٠**	٤٨,٨٠٤,٠٤٤

يتمثل الاستثمار العقاري للشركة في عقار سكني مملوك للشركة يقع بمنطقة مشيرب – الدوحة.

ليس لدى الشركة أي قيود على إمكانية تحقيق استثماراتها العقارية ولا توجد التزامات تعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير استثمارات عقارية أو لأعمال الإصلاح والصيانة والتحسينات.

يدرج الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة، والتي تم تحديدها على أساس التقييمات التي قام بها اثنين من المثمنين العقاريين المستقلين المعتمدين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١. إن المثمنين المستقلين هما خبيرين معتمدين مستقلين ذوي خبرة ومؤهلات مهنية وكذلك لديهم الخبرة الراهنة لتقييم مثل هذه الفئات من الاستثمارات العقارية. ولغرض التوصل إلى القيمة السوقية التقديرية، استخدم المثمنون خبرتهم بالسوق وأحكامهم المهنية، كما قاموا باستخدام أساليب مقارنة الإيرادات والبيع. عند تقدير القيمة العادلة للعقار، تم الاخذ في الاعتبار أن أفضل وأعلى استخدام للعقارات هو استخدامها الحالي.

كانت إيرادات إيجار الاستثمار العقاري المدرجة في بيان الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢,٢٢٣,٠٠٠ ريال قطري (٢٠٢١: ١,٨٢٤,٠٠٠ ريال قطري).

٦ استثمارات في شركات زميلة

	بلد التأسيس	حصة الملكية		٣١ ديسمبر،	
		٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١
				ريال قطري	ريال قطري
١. تلال للتطوير ش.م.ع.م.	عمان	١٦.١١٪	١٦.١١٪	**٧٣,٢٦٣,٧٠٥**	٧٨,١٠٤,٦٣٠
٢. مزن عمان التجاري ش.م.ع.م.	عمان	٢٠٪	٢٠٪	**٥,٧٣٥,١٤٨**	٥,٦٧١,٩٢٧
				٧٨,٩٩٨,٨٥٣	٨٣,٧٧٦,٥٥٧

٦.١) تلال للتطوير ش.م.ع.م "تلال" هي شركة زميلة مسجلة فى سلطنة عمان. تقوم شركة تلال بمزاولة نشاط الاستثمار العقاري وتطوير وإيجار وصيانة العقارات.

خلال عام ٢٠١٩، أنعقدت الجمعية العامة العادية لشركة تلال وتم إختيار ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة الشركة لتمثيلها فى مجلس إدارة شركة تلال وأصبح تمثيل الشركة فى مجلس إدارة شركة تلال ثلاثة أعضاء من أصل سبعة. وعلى الرغم من ان الأسهم المملوكة للشركة فى شركة تلال تمثل نسبة ١٦.١١٪ (٢٠٢١: ١٦.١١٪)، فإن الشركة قادرة على ممارسة تأثير هام فى اتخاذ القرارات المالية والسياسات التشغيلية لشركة تلال. وبناء عليه، تم إعادة تصنيف الإستثمار فى شركة تلال من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى إستثمار فى شركة زميلة.

٦ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

٦.٢) مزن عمان التجاري ش.م.ع.م. "مزن" هي شركة زميلة مسجلة فى سلطنة عمان. تقوم شركة مزن بمزاولة نشاط التطوير العقاري. إن الموجودات الأساسية للشركة الزميلة تتضمن مركز تجاري وفندق.

كانت الحركة على الإستثمارات في شركات زميلة خلال السنة كالتالي:

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
كما في ١ يناير	**٨٣,٧٧٦,٥٥٧**	١١١,١٤٠,٢٦٩
تعديلات متعلقة بالرصيد الافتتاحي (إيضاح ٦.٣)	**(٤,٧٧٧,٧٠٤)**	(٢٧,٣٦٣,٧١٢)
كما في ١ يناير (معدل)	**٧٨,٩٩٨,٨٥٣**	٨٣,٧٧٦,٥٥٧
حصة من نتائج أعمال الشركات الزميلة (إيضاح ٦.٤)	--	--
كما في ٣١ ديسمبر	**٧٨,٩٩٨,٨٥٣**	٨٣,٧٧٦,٥٥٧

٦.٣) لم تقم الإدارة بتسجيل حصتها من نتائج الشركات الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نظراً لعدم توفر البيانات المالية المدققة للشركات الزميلة في تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. ومع ذلك، خلال السنة قررت الإدارة بتسوية الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة وإحتياطي القيمة العادلة كما في ١ يناير ٢٠٢٢ لإثبات حصتها من نتائج (خسائر) الشركات الزميلة بمبلغ ٤,٧٧٧,٧٠٤ ريال قطري (٢٠٢١: ٢٧,٣٦٣,٧١٢ ريال قطري)، كما في ذلك التاريخ. وحيث أن الأثر التراكمي للتسوية على الأرباح المدورة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لن يتغير، فقد اختارت الإدارة عدم تعديل البيانات المقارنة للسنوات السابقة، نظراً لعدم جدوى التطبيق بأثر رجعي وفقاً للفقرة رقم ٥٠ من معيار المحاسبة الدولي ٨ "السياسات المحاسبية، التغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء".

٦.٤) لم تقم إدارة الشركة بإثبات حصتها من نتائج أعمال العام الحالي للشركات الزميلة، نظراً لعدم توفر بيانات مالية مدققة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٧ موجودات مالية

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١١٥,٥٠٣,٥١٩**	١٢٠,١٢٨,٦١١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٥,٥١٨,٠٥٧**	٢٩,٣٥٤,٩٥٤

* قامت الشركة بتقسيم الأسهم الخاص بها المدرجة ببورصة قطر ، ما بين موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما هو مبين علي النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٧٨,٩٤٨,٣١٢**	٨٥,٢٧٨,٤٠٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٥,٥١٨,٠٥٧**	٢٩,٣٥٤,٩٥٤
	٨٤,٤٦٦,٣٦٩	١١٤,٦٣٣,٣٥٤

(أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

** تتضمن الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استثمارات في شركات غير مدرجة بمبلغ ١١,٦٩٥,٥٤١ ريال قطري (٢٠٢١: ١١,٦٩٥,٥٤١ ريال قطري) والتي تم استثمارها في أسهم حقوق الملكية لشركات غير مدرجة، اعتبرت الشركة تلك الاستثمارات ، استثمارات استراتيجية في طبيعتها.

*** تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر محفظة إستثمارية تتضمن أسهم مدرجة ببورصة عمان بقيمة ٢٤,٨٥٩,٦٦٦ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٢٣,١٥٤,٦٧٠ ريال قطري)، قامت إدارة الشركة بأثبات تعديلات القيمة العادلة ضمن إحتياطي القيمة العادلة لتلك المحفظة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. قامت بتقييمها على أساس جماعي كأداة مالية واحدة.

كانت الحركة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كالتالي:

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
كما في ١ يناير	**١٢٠,١٢٨,٦١١**	٩٨,٢٤٩,٦١٩
اضافات	**٣٤,١٢٥,٤٤٧**	٢١,٣٣٤,٣٠٩
استبعادات	**(١١,٠٠٣,٤٢٢)**	(٥,٩٠٤,٣٢٣)
صافى (خسائر)/ أرباح القيمة العادلة	**(٢٧,٧٤٧,١١٧)**	٦,٤٤٩,٠٠٦
كما في ٣١ ديسمبر	**١١٥,٥٠٣,٥١٩**	١٢٠,١٢٨,٦١١

٧ موجودات مالية (تتمة)

(ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتضمن أسهم مدرجة، ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية بالرجوع إلى الأسعار المعلنة بالأسواق النشطة.

كانت الحركة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كالتالي:

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
كما في ١ يناير	**٢٩,٣٥٤,٩٥٤**	١٥,٨٥٦,١٦٠
اضافات	**٥٣,٣٦١,٨٩٠**	١١٩,٥٠٩,٩٣٠
إستبعادات	**(٧٧,٠٣٥,٥٣٥)**	(١١٠,٦٩٦,٠٩٢)
صافى أرباح القيمة العادلة	**(١٦٣,٢٥١)**	٤,٦٨٤,٩٥٦
كما في ٣١ ديسمبر	**٥,٥١٨,٠٥٨**	٢٩,٣٥٤,٩٥٤

(ج) إن الحركة علي إحتياطي القيمة العادلة هو مبين علي النحو التالي:

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد الأفتتاحي	**(٥٠,٥٥٧,٥٦١)**	(٥٦,٥١٧,٤١٢)
الحركة علي إحتياطي القيمة العادلة	**(٢٧,٧٤٧,١١٧)**	٦,٤٤٩,٠٠٦
صافي أرباح محققه من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر –		
معاد تصنيفها إلى الأرباح المدورة	**(٢٨٦,١٨٢)**	(٤٨٩,١٥٥)
الرصيد النهائي	**(٧٨,٥٩٠,٨٦٠)**	(٥٠,٥٥٧,٥٦١)

٨ أرصدة مدينة أخري

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
ايرادات مستحقة	**٤٥٠,٠٠٠**	--
قروض للموظفين	**١١٤,١٨٦**	١١١,٧٠٦
مطلوب من – شركة دلالة للوساطة	**٧٣٤**	١٠,٣٦١
مصاريف مدفوعة مقدما	**٩,٧١٢**	--
أرصدة مدينة أخرى	**٤٧٦,٦١٥**	٣٤٧,٣٣٠
متنوعة	**٢٣,٩٠٠**	٢٧,٩٠٠
	١,٠٧٥,١٤٧	٤٩٧,٢٩٧

٩ نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
نقد بالصندوق	**٢,٠٠٠**	٢,٠٠٠
حسابات جارية لدي البنوك	**١٠,٥٧٠,٩٩٧**	١٢,٤٤٧,٧٨٤
ودائع عند الطلب لدي البنوك	**١١,١٢٨,٥٠٨**	١٣,١٤٠,٨٣٠
	٢١,٧٠١,٥٠٥	٢٥,٥٩٠,٦١٤

١٠ مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
كما في ١ يناير	**١,٧٥٥,٤٨٥**	١,٦١٧,١٠٠
المخصص خلال السنة	**١٣٥,٠٠٣**	١٣٨,٣٨٥
كما في ٣١ ديسمبر	**١,٨٩٠,٤٨٨**	١,٧٥٥,٤٨٥

١١ ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
توزيعات أرباح دائنة	**١٠,٢١٦,٦٣٤**	١٢,١٨٦,٩٥٢
مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	**٤٥٤,٢٢٤**	٧٥٦,٤٨٩
دائنون تجاريون	**٢,٨٧٣**	٣,٣٨٨
مستحق لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية**	**٤٤,٣٩٨**	١٢٤,٨٨٨
مكافأت أعضاء مجلس الأدارة المستحقة*	**--**	٤٠٠,٠٠٠
	١٠,٧١٨,١٢٩	١٣,٤٧١,٧١٧

* وفقاً لإجتماع مجلس الأدارة الذي إنعقد بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ قرر المجلس توزيع مكافأت علي أعضاء مجلس الأدارة بمبلغ مقطوع قيمته ٥٠,٠٠٠ ريال قطري لكل عضو، وتم إثبات ذلك المبلغ كمصاريف مستحقة خلال عام ٢٠٢١، ولكن خلال العام ٢٠٢٢ وبعد التواصل مع وزارة التجارة والصناعة، رفضت الوزارة توزيع تلك المكافأت، لذلك تم إلغاء تلك المكافأت وتم رد ذلك المبلغ إلي الأيرادات الأخري.

** وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والايضاحات المتممة للقانون الصادرة في ٢٠١٠، قامت الشركة بتحديد مخصص بمبلغ ٤٤,٣٩٨ ريال قطري (٢٠٢١: ١٢٤,٨٨٨ ريال قطري) من الأرباح المدورة كمساهمة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية. يمثل هذا المبلغ ٢.٥٪ من صافي أرباح السنة.

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية، خلال هذا العام، بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢، التعميم رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ ينص على قيام جميع الشركات المدرجة ببورصة قطر بالقيام بسداد مبلغ مساهمتها في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية في حسابات الهيئة العامة للضرائب، حيث أن الهيئة العامة للضرائب هي الجهة المسؤولة عن تحصيل جميع الضرائب والأموال في دولة قطر. وعليه، ستقوم الشركة بدفع مساهمة الصندوق الاجتماعي والرياضي في حسابات الهيئة العامة للضرائب.

١٢ رأس المال

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع:		
٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة أسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم (٢٠٢١:		
٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد)	**٣١٥,٠٠٠,٠٠٠**	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠

١٣ الإحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة يجب تحويل ١٠٪ من ربح الشركة إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل حساب الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. قامت الشركة بتحويل مبلغ ١٧٧,٥٩١ ريال قطري إلى الاحتياطي القانوني عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٤٩٩,٥٥٢ ريال قطري). لا يجوز توزيع رصيد الاحتياطي إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون أعلاه.

١٤ توزيعات الأرباح

* أقترح مجلس الأدارة بالأجتماع الذي إنعقد بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣ بعدم توزيع أية أرباح نقدية خلال السنة. ذلك القرار خاضع للموافقة من قبل الجمعية العامة للشركة.

* وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في ٥ أبريل ٢٠٢٢ على توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٪ من رأس المال المدفوع بأجمالي مبلغ ٣,١٥٠,٠٠٠ ريال قطري.

١٥ صافي الإيرادات من الموجودات المالية

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
إيرادات توزيعات أرباح	**٤,١٦١,٦١٥**	٤,٠٧٧,٩١٣
صافي ربح من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١,٨٧٢,٩٥٦**	٤,٧٠٤,٦٤٠
إيرادات فوائد	**١٨٥,٣٧٢**	١٢٩,٢٠٠
خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(٢,٠٣٦,٢٠٧)**	(١٩,٦٨٥)
	٤,١٨٣,٧٣٦	٨,٨٩٢,٠٦٨

* استلمت الشركة توزيعات أرباح من أسهم مدرجة ببورصة قطر بقيمة ٣,٢٣٥,٤٠٠ ريال قطري (٢٠٢١ : ٣,٢٤١,٠٠٠ ريال قطري) وتوزيعات أرباح من أسهم مدرجة ببوصة عمان بقيمة ٤٧٦,٢١٥ ريال قطري (٢٠٢١: ٥٨٦,٩١٣ ريال قطري) وتوزيعات أرباح من شركة غير مدرجة ببورصة قطر بقيمة ٤٥٠,٠٠٠ ريال قطري (٢٠٢١: ٢٥٠,٠٠٠ ريال قطري)

١٦ مصاريف عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
تكاليف موظفين	**٢,٨٦٥,٩١٥**	٣,١٢٠,٣٤٢
بدلات مجلس الإدارة	**٨٢٨,٥٠٠**	٦٦٧,٥٠٠
إيجار (١)	**٣٣٧,٥٠٠**	٣٣٧,٥٠٠
صيانة	**٣٠٠,٦٠٦**	٣٤٦,٥٨٤
أتعاب مهنية	**١٥٧,٠٥٦**	١٥٣,٥٥٦
رسوم بورصة قطر	**٢٩٩,٧٣٧**	٣٠٧,٩٥١
سفر وتنقلات	**٥١,٥٣٩**	٧,٦٤٥
مكافآت نهاية الخدمة – إيضاح (١٠)	**١٣٥,٠٠٣**	١٣٨,٣٨٥
مصاريف اعلانات	**٧٨,٤٣٦**	٧٢,٥٣٠
رسوم حكومية	**٦٠,٧٢٩**	٥٧,٠٤٨
مصاريف ضيافة	**٢٤,٠٤٧**	١٠,٣٦٢
مصاريف متنوعة	**٦٢,٥٦٣**	١٠١,٢٣٩
	٥,٢٠١,٦٣١	٥,٣٢٠,٦٤٢

(١) مصروف الإيجار متعلق بعقود إيجار قصيرة الأجل.

١٧ العائد الأساس والمخفف علي السهم

يتم احتساب عائد السهم الأساسي والمخفف بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة كما يلي:

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
صافي ربح السنة	**١,٧٧٥,٩٠٧**	٤,٩٩٥,٥٢٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (إيضاح ١٢)	**٣١٥,٠٠٠,٠٠٠**	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**٠.٠٠٦**	٠.٠١٦

١٨ افصاحات الأطراف ذات العلاقة

يتمثل الأطراف ذات العلاقة في كبار المساهمين والمديرين وموظفي الإدارة العليا للشركة والشركات التي يسيطرون عليها ولهم تأثير هام عليها. كانت مكافآت ومنافع الإدارة العليا خلال السنة كما يلي:

١٨ افصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

	٣١ ديسمبر،	
	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ريال قطري	ريال قطري
منافع قصيرة الأجل	**١,٣٧٤,٠٠٠**	١,٥٢٤,٠٠٠
منافع طويلة الأجل	**٨٠,٠٠٠**	٨٠,٠٠٠
	١,٤٥٤,٠٠٠	١,٦٠٤,٠٠٠

١٩ التحليل القطاعي

لأغراض الإدارة، تنظم الشركة هيكل أعمالها إلى وحدات أعمال بناء على المنتجات والخدمات المقدمة. ويشمل التقرير قطاعين تشغيليين للشركة وهما:

- الاستثمار العقاري، ويشمل أنشطة الاستثمار والتجارة في العقارات، وبناء أو تطوير العقارات لغرض بيعها في سياق الأعمال الاعتيادية، والخدمات العقارية الأخرى ذات الصلة.
- الاستثمار في حقوق الملكية والأنشطة الاستثمارية الأخرى، وتشمل المساهمة في الصناديق المالية والعقارية وإدارة متطلبات السيولة للشركة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**انشطة الاستثمار العقاري**	**حقوق الملكية والأنشطة الاستثمارية الأخرى**	**غير مخصصة**	**الإجمالي**
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**
ايرادات القطاع – بالصافي	**٢,٢٢٣,٠٠٠**	**٤,١٨٣,٧٣٦**	--	**٦,٤٠٦,٧٣٦**
إيرادات أخري	--	--	**٥٩٧,٤٩٦**	**٥٩٧,٤٩٦**
مصاريف القطاع – بالصافي	**(٣٠٣,٦٥٠)**	--	**(٤,٩٢٤,٦٧٥)**	**(٥,٢٢٨,٣٢٥)**
ربح / (خسارة) القطاع	**١,٩١٩,٣٥٠**	**٤,١٨٣,٧٣٦**	**(٤,٣٢٧,١٧٩)**	**١,٧٧٥,٩٠٧**
موجودات القطاع	**٤٨,٨٠١,٠٠٠**	**٢٠٠,٠٢٠,٤٣٠**	**٢٢,٧٩١,٦٥٢**	**٢٧١,٦١٣,٠٨٢**
مطلوبات القطاع	--	--	**١٢,٦٠٨,٦١٧**	**١٢,٦٠٨,٦١٧**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	انشطة الاستثمار العقاري	حقوق الملكية والأنشطة الاستثمارية الأخرى	غير مخصصة	الإجمالي
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
ايرادات القطاع – بالصافي	١,٨٢٤,٠٠٠	٨,٨٩٢,٠٦٨	--	١٠,٧١٦,٠٦٨
إيرادات أخري	--	--	٢٧٠,٤٥٧	٢٧٠,٤٥٧
مصاريف القطاع – بالصافي	(٦٠٢,٩٣٤)	--	(٥,٣٨٨,٠٦٧)	(٥,٩٩١,٠٠١)
ربح / (خسارة) القطاع	١,٢٢١,٠٦٦	٨,٨٩٢,٠٦٨	(٥,١١٧,٦١٠)	٤,٩٩٥,٥٢٤
موجودات القطاع	٤٨,٨٠٤,٠٤٤	٢٣٣,٢٦٠,١٢٢	٢٦,١١٠,٨١٣	٣٠٨,١٧٤,٩٧٩
مطلوبات القطاع	--	--	١٥,٢٢٧,٢٠٢	١٥,٢٢٧,٢٠٢

٢٠ إفصاحات القيمة العادلة

تتضمن الأدوات المالية موجودات مالية ومطلوبات مالية.
تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة لدى البنوك والنقد ومدينون تجاريون وذمم مدينة اخرى وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتشتمل المطلوبات المالية على ذمم تجارية دائنة ومبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى.

تدرج القيمة العادلة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، احتفظت الشركة بموجودات بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تستخدم الشركة التدرج التالي لتحديد وإيضاح القيم العادلة للأدوات المالية باستخدام تقنيات التقييم:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: أساليب تقييم مستندة إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: الأسعار المدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن من خلالها بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم الشركة فيما يتعلق بكافة الموجودات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن التقييم المقارنة بموجودات مماثلة لها أسعار يمكن ملاحظتها بالسوق، ونماذج التقييم الأخرى. إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية بحتة.

٢٠ إفصاحات القيمة العادلة (تتمة)

تدرج القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير وفقاً لمستوى القيمة العادلة:

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الاجمالي
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر٢٠٢٢				
استثمار عقاري	--	٤٨,٨٠١,٠٠٠	--	٤٨,٨٠١,٠٠٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠٣,٨٠٧,٩٧٨	--	١١,٦٩٥,٥٤١	١١٥,٥٠٣,٥١٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥,٥١٨,٠٥٨			٥,٥١٨,٠٥٨

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الاجمالي
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
استثمار عقاري	--	٤٨,٨٠٤,٠٤٤	--	٤٨,٨٠٤,٠٤٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠٨,٤٣٣,٠٧٠	--	١١,٦٩٥,٥٤١	١٢٠,١٢٨,٦١١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٩,٣٥٤,٩٥٤	--	--	٢٩,٣٥٤,٩٥٤

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم تحدث تحويلات بين المستوى ١ و٢ لقياس القيمة العادلة، وكذلك لم تحدث أية تحويلات من أو إلى المستوى ٣ لقياس القيمة العادلة.

٢١ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف ارقام المقارنة للسنة السابقة، متى كان ذلك ضرورياً، لتتفق مع طريقة العرض للسنة الحالية. لم تؤثر اعادة التصنيف على صافي الربح أو صافي الموجودات أو حقوق الملكية الصادر عنها التقرير سابقاً.

٢٢ الأحداث اللاحقة

ليست هناك أحداث هامة بعد تاريخ التقرير يمكن أن يكون لها مدلولات على فهم هذه البيانات المالية.